الالتزام بالديمقراطية والوحدة:
استطلاع للرأي العام في ليبيا

مارس 2014

JMW CONSULTING

NDI
NATIONAL DEMOCRATIC INSTITUTE

جدول المحتويات

1 شكر وتقدير
2 ملخص تنفيذي
3 السياق السياسي
4 الاتجاه الوطني
5 النزعة الإقليمية
6 الديمقراطية والحكم
7 الأحزاب والقادة السياسيين
8 صياغة دستور جديد
9 المنظمات الدولية
10 السلامة الشخصية والمجموعات المسلحة

1 شكر وتقدير

لم يكن من الممكن إجراء هذه الدراسة والتقرير دون فريق من الأفراد المتفانين والكادحين. على وجه الخصوص، نود ذكر مساهمات ليندسي بنستيد من جامعة ولاية بورتلاند؛ إلين لاست من جامعة ايل؛ نضال السويحلي من ديوان لبحوث السوق؛ كارلو بيندا، نيكولاس كولينز، عبدالرحمن الشين، وتوشيرو باوم من المعهد الديمقراطي الوطني والكسندر كجايروم، لاين فلاي بيدرسن، غوستاف نيدرغارد، وجاكوب ويتشمان من شركة JMW للإستشارات.

صورة الغلاف: ناخبة و موظفتان في يوم اللإقتراع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية، 2014)

2 ملخص تنفيذي

بعد سقوط نظام معمر القذافي في عام 2011، بدأت ليبيا عملية انتقال سياسي مصممة حول سلسلة من الانتخابات بالإضافة الى عملية لتبني دستور جديد. في عام 2013، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) وشركة JMW للاستشارات سلسلة من استطلاعات الرأي العام بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية في الدنمارك. هذه الاستطلاعات، وهي جزء من برنامج أوسع لدعم الأحزاب السياسية الليبية، صممت لاستكشاف آراء المواطنين بشأن مختلف الأسئلة التي تواجه البلاد اليوم. أجرى الاستطلاع والعمل الميداني ديوان بحوث السوق، وهي شركة للرأي العام مقرها في طرابلس، ليبيا، بالتعاون مع شركة JMW للاستشارات.[1]

يعرض هذا التقرير نتائج من الاستطلاع الثالث، الذي أجري على صعيد الوطن بين 10 نوفمبر و 8 ديسمبر 2013. أجري الاستطلاع من خلال مقابلات منزلية شخصية مع 1,200 مستطلع ليبي. وقد تم اختيار العينات عشوائياً باعتماد طريقة النسبية بحسب الحجم وفي جميع دوائر ليبيا الـ 13.

تشمل نتائج الاستطلاع آراء الليبيين "حول مجموعة من المواضيع، بما في ذلك: الوضع الحالي، وأداء المؤسسات المنتخبة؛ ووجهات النظر حول الديمقراطية، والأحزاب السياسية، والقادة السياسيين؛ والمطالبة بالحكم الذاتي الإقليمي، وهيئة صياغة الدستور، والمنظمات الدولية، والمجموعات المسلحة؛ والأمن الشخصي. ويتضمن التقرير أيضا مقارنات مع نتائج اثنين من الاستطلاعات السابقة في هذه السلسلة، التي أجريت في مايو وسبتمبر 2013. تحوي النتائج العديد من المواضيع الواسعة النطاق حول وجهات نظر الليبيين:

1. يستمر الليبيون بالقلق إزاء الأمن والاستقرار في البلاد. لا تزال الغالبية العظمى من الليبيين ترى أن نزع سلاح الميليشيات، والاستقرار السياسي، والأمن الشخصي هي أهم القضايا التي ينبغي معالجتها. تم تسليط الضوء على عدم الاستقرار في البلاد من خلال اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان في أكتوبر. يعتقد 92 % من الليبيين بأن هذا العمل غير مبرّر. كما وضع الليبيون المسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن بيد زيدان وحكومته.
2. المطالبات بالحكم الذاتي الاقليمي غير مدعومة من قبل غالبية الليبيين. يرفض الليبيون إلى حد كبير تصريحات حول الحكم الذاتي الاقليمي التي أدلى بها المكتب السياسي لولاية برقة في الشرق وزعماء القبائل في الجنوب. حتى داخل المنطقتين، لا توافق الأغلبية على التصريحات. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية الليبيين يقولون أيضاً أن الاستيلاء على مرافق إنتاج النفط من قبل الجماعات المسلحة هو أمر غير مبرر.
3. يظهر الليبيون عدم الرضا المتزايد مع أداء المؤتمر الوطني العام (GNC). 68% من الليبيين يصفون أداء المؤتمر الوطني العام الآن بأنه ضعيف؛ وهو تراجع قدره 32 نقطة في تصنيف أداء السلطة التشريعية منذ مايو 2013. يرتبط الانخفاض بالإدراك المتزايد بأن المؤتمر الوطني العام لم يتخذ الخطوات المناسبة لضمان المصالحة الوطنية، وتحسين الأمن، ومكافحة الفساد أو لإنشاء هيئة صياغة الدستور.
4. لا يزال الدعم الشعبي للديمقراطية مرتفعاً، يقول 80 % من الليبيين انهم يعتقدون بأن الديمقراطية أفضل شكل من أشكال الحكم. مع ذلك، ينظر الليبيون الى الأحزاب السياسية بسلبية متزايدة. 47% من الليبيين يعتقدون الآن أن الأحزاب ليست ضرورية للديمقراطية بالمقارنة مع 14% في مايو 2013. وبالمثل، واصلت نسبة التأييد لكل من الأحزاب والقادة السياسيون بالانخفاض.
5. الخدمات العامة - باستثناء التعليم – تلقى تقييمات ضعيفة من الليبيين. في الشرق، حصة أكبر من الليبيين لديهم تصورات سلبية حول نوعية الخدمات العامة.
6. شهد دعم الأحزاب والقادة السياسيين انخفاضا إجمالياً. يبقى تحالف القوى الوطنية الحزب الذي حصد أعلى نسبة تأييد، ولكن انخفضت أفضليته 30 نقطة بشكل عام منذ مايو 2013. في حين شهد معظم القادة السياسيين تراجعاً مماثلاً في صافي الأفضلية، شهد رئيس الوزراء علي زيدان أكبر انخفاض، حيث انخفض صافي الأفضلية له من 69% في مايو 2013 إلى ناقص 3- % في الاستطلاع الحالي.
7. 52% من الليبيين يقولون انهم ينوون التصويت في انتخابات هيئة صياغة الدستور، وهو انخفاض قدره ثماني نقاط من شهر سبتمبر 2013. يقول الليبيون ان العوامل التي ستقود اختيارهم في صناديق الاقتراع هي مواقف المرشحين حول حقوق الإنسان، ومعرفة التشريعات، وصياغة الدستور.

[1] يستند أخذ العينات على بيانات التعداد من عام 2006.

الانتماءات القبلية والعائلية هي من أقل العوامل أهمية لليبيين في تحديد دعمهم لمرشحي هيئةصياغة الدستور.

8. بين المنظمات الدولية، ينظر الليبيون إلى الأمم المتحدة (UN) بإيجابية أكثر. 64% من الليبيين لديهم وجهة نظر إيجابية حول الأمم المتحدة، وهي أيضاً المنظمة التي يشعر معظم الليبيين بأنه ينبغي أن تتعاون بلادهم معها لضمان الاستقرار والأمن السياسي. يثير الاتحاد الأفريقي أكثر نسبة من الاستجابات المختلطة.
9. لا يشعر ثلث الليبيون بالأمان عند الذهاب للعمل، المدرسة، المسجد، والسوق. بالمثل، يشعر 49 % فقط أنهم "آمنون جداً" في منازلهم، و61 % لا يشعرون بالأمان عند التنقل على متن حافلة أو سيارة أجرة. 82% من الليبيين يعتقدون أن الأسلحة النارية لها تأثير سلبي على سلامتهم عموماً ، ويدعم 94 % الجهود للحد من انتشار الأسلحة في المجتمع الليبي.

3 السياق السياسي

أجري هذا الاستطلاع بين 10 نوفمبر و 8 ديسمبر 2013. وهو الثالث في سلسلة أجراها المعهد الديمقراطي الوطني وشركة JMW للاستشارات خلال عام 2013. اجريت الاستطلاعات السابقة في مايو وسبتمبر 2013. منذ الاستطلاع الأخير، أثرت أحداث مختلفة متعلقة بالأمن ومراحل انتقالية على المشهد السياسي في ليبيا. في بداية أكتوبر، اختطف رئيس الوزراء الليبي علي زيدان من الفندق الذي يقيم فيه في طرابلس، وأطلق سراحه بعد ساعات. جاء اختطاف زيدان بعد ايام على اعتقال القوات الامريكية لزعيم تنظيم القاعدة أبو أنس الليبي، الذي كان مطلوبا لتورطه في تفجير السفارتين الامريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998.

في منتصف شهر نوفمبر، أطلقت مجموعة مسلحة تابعة لمصراته ومقرها في طرابلس النار على مواطنين كانوا يتظاهرون مطالبين برحيل المجموعة المسلحة من العاصمة. ردت قوات الأمن وأدت الاشتباكات إلى احدى أعنف المعارك منذ الإطاحة بالقذافي. أعلن رئيس قطاع الصحة بالمجلس المحلي في طرابلس عن 47 حالة وفاة وأكثر من 500 إصابة. أدّى الحادث الى إضراب عام في طرابلس للمطالبة بمغادرة جميع الميليشيات للمدينة. كما تعرّض رئيس الوزراء زيدان لانتقادات بسبب فشله بتنفيذ القانون رقم 27 الذي أقره المؤتمر الوطني العام، والذي يدعو الحكومة إلى إخراج جميع الميليشيات من طرابلس ومن مؤسسات الدولة، وبحل كافة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

استمرت حالة عدم الاستقرار على مدار الاستطلاع في شرق ليبيا مع استمرار الاغتيالات في بنغازي. في نوفمبر ، بدأت قوات الأمن الحكومية حملة لتأمين كل من بنغازي ودرنة مما أدى إلى مواجهات مع الجماعات المسلحة المحلية. واصل المكتب السياسي الفيدرالي في برقة بقيادة إبراهيم جضران بالمطالبة بالحكم الذاتي للمنطقة، بما في ذلك إنشاء حكومة إقليمية، وشركة نفط إقليمية، والاستيلاء على مرافق إنتاج النفط.

خلال فترة الاستطلاع، واصلت ليبيا التحضير لانتخابات هيئة صياغة الدستور. سيتم تكليف هيئة صياغة الدستور المكونة من 60 عضوا بصياغة الدستور الجديد لليبيا وتقديمه للاستفتاء الشعبي للموافقة عليه. وقعت فترة الاستطلاع خلال الفترة تسجيل مرشحي هيئة صياغة الدستور، التي استمرت من 6 أكتوبر الى 12 نوفمبر، وفترة تسجيل الناخبين التي بدأت في 1 ديسمبر.

تم التحضير لعدة مبادرات للحوار الوطني طوال فترة الاستطلاع. في 3 نوفمبر، أطلق تحالف القوى الوطنية حواراً وطنياً لجمع القادة السياسيين والثقافيين والدينيين المحليين والوطنيين لمناقشة القضايا الانتقالية. كما أعد كل من المؤتمر الوطني العام ومكتب رئيس الوزراء مبادرات مماثلة.

4 الاتجاه الوطني

ملخص:

- كما في استطلاعي مايو وسبتمبر 2013، ينظر الليبيون الى الجهود المبذولة لنزع سلاح المجموعات المسلحة وتعزيز الاستقرار السياسي، وضمان الأمن الشخصي كأهم المهام التي تواجه البلاد.
- لازال 64% من الليبيون متفائلين حول الوضع في ليبيا، وتعتقد حصة مماثلة أنه بعد ثلاث سنوات من الآن، سيكون الوضع في ليبيا أفضل مما كان عليه قبل الثورة.
- 92% من الليبيين لا يعتقدون ان اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان في أكتوبر 2013 كان مبرراً.

يقيم المقطع التالي آراء الليبيين بشأن الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية في البلاد. لا يزال الأمن يعتبر الأولوية القصوى للمواطنين، وذلك تمشياً مع نتائج مايو وسبتمبر. يرى 30% من الليبيين الاستقرار السياسي والنظام العام، كالأوليات الأكثر أهمية التي تواجه البلاد، في حين أن حصة متساوية تقريباً (31%)، تعطي الأولوية لنزع سلاح المجموعات المسلحة. يتزايد تحديد نزع السلاح المجموعات المسلحة كأهم أولوية، مع ارتفاع قدره سبع نقاط مئوية من مايو الى نوفمبر.

الرسم 1: لا تزال القضايا الأمنية من أعلى الأولويات

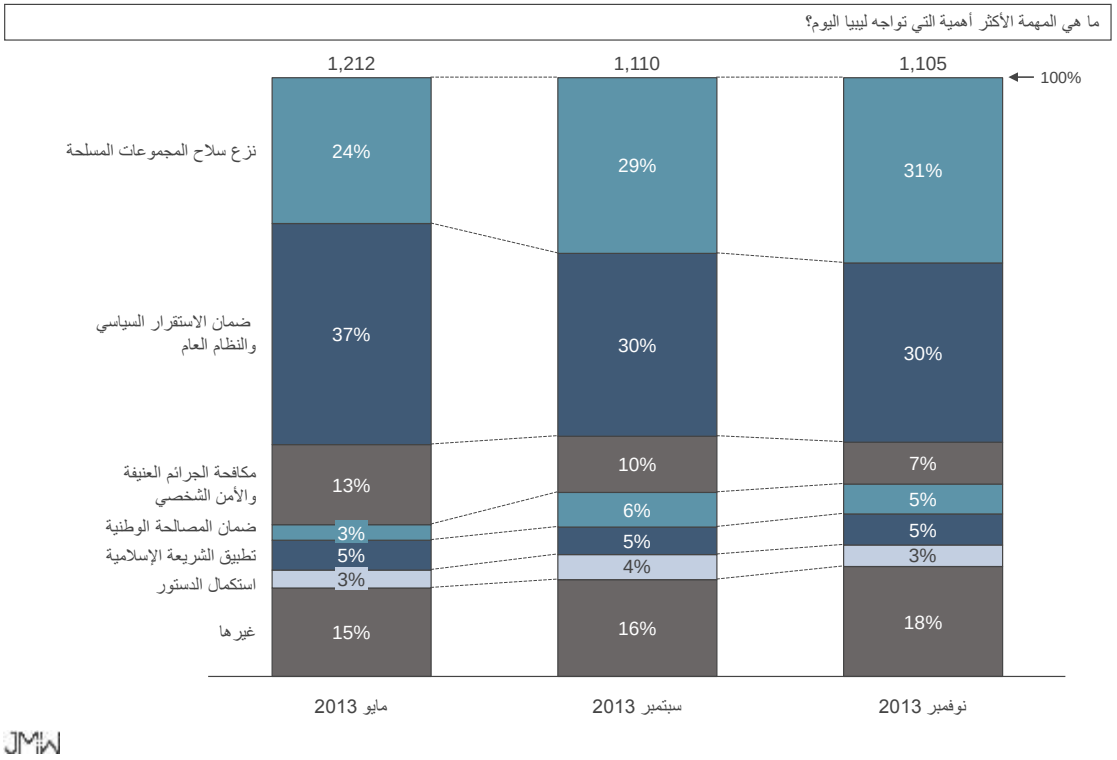

عموماً، يبقى المشاركون متفائلون حول الوضع الراهن في ليبيا، مع وجود فروق طفيفة منذ سبتمبر. ارتفعت نسبة الليبيين الذين يصفون أنفسهم بأنهم "متفائلون للغاية" أو "متفائلون" بشكل طفيف من سبتمبر إلى نوفمبر بينما انخفضت حصة المستطلعين المتشائمين إلى 36% عموماً.

الرسم 2: يواصل أربعة وستون في المئة من الليبيين التفاؤل بشأن الوضع الحالي

بشكل عام، كيف يمكنك أن تصف مشاعرك تجاه الوضع الحالي في ليبيا؟

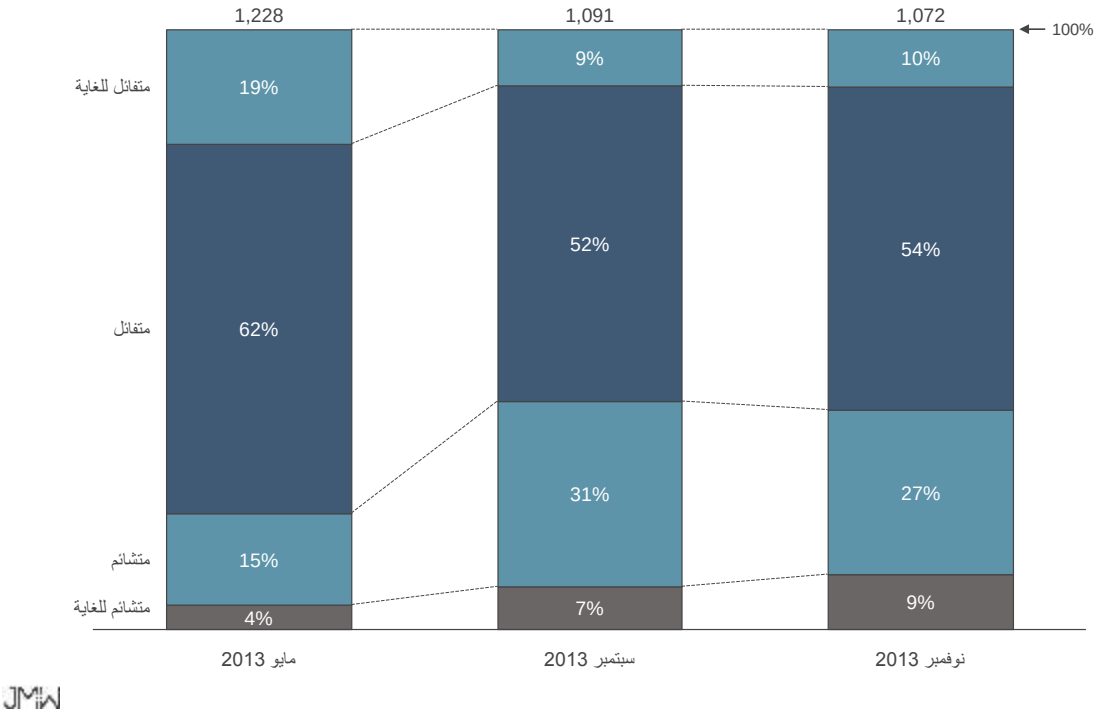

41% من الليبيين ما زالوا يعتقدون أن ليبيا هي أسوأ حالا منذ الثورة مع عدم وجود تغييرات كبيرة بين سبتمبر ونوفمبر 2013.

الرسم 3: واحد وأربعون في المئة من الليبيين ما زالوا يعتقدون أن ليبيا هي أسوأ حالاً منذ الثورة

هل تعتقد أن ليبيا هي أفضل حالا، أسوأ حالا، أو على نفس الحال كما كانت قبل الثورة في عام 2011؟

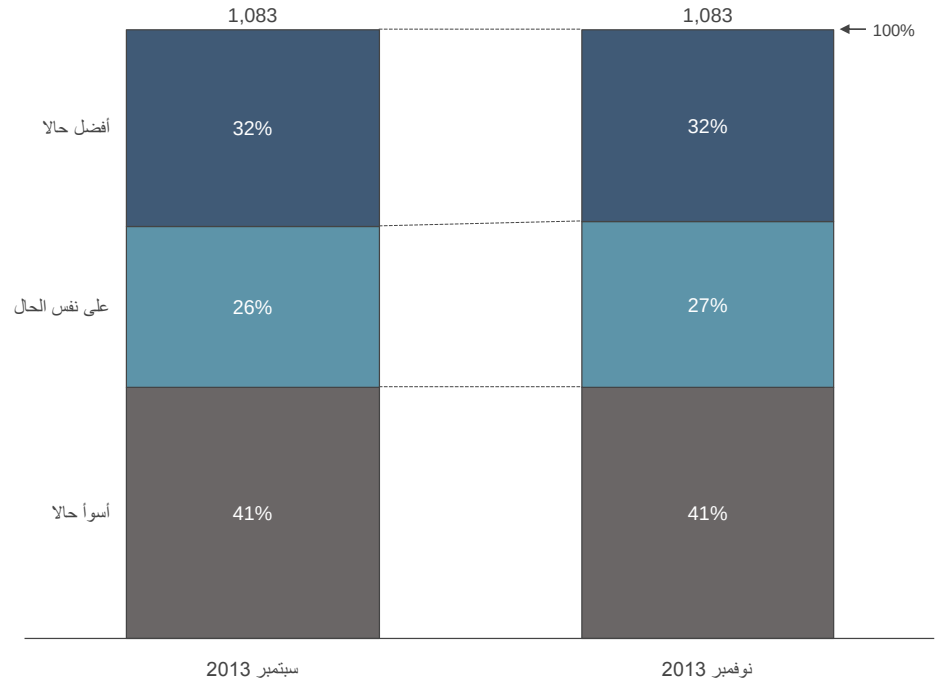

JMW

توقع 64% من المستطلعين أنه يعد ثلاث سنوات، ستكون ليبيا أفضل حالا مما كانت عليه قبل ثورة 2011.
14% يتوقعون أن تكون البلاد أسوأ حالاً – وهي زيادة طفيفة منذ شهر سبتمبر.

الرسم 4: لا تغييرات كبيرة في التوقعات بشأن الوضع في ليبيا بعد ثلاث سنوات

هل تعتقد أن الوضع في ليبيا بعد ثلاث سنوات من الآن سيكون أفضل، أو أسوأ ، أو نفسه كما كان قبل الثورة في عام 2011؟

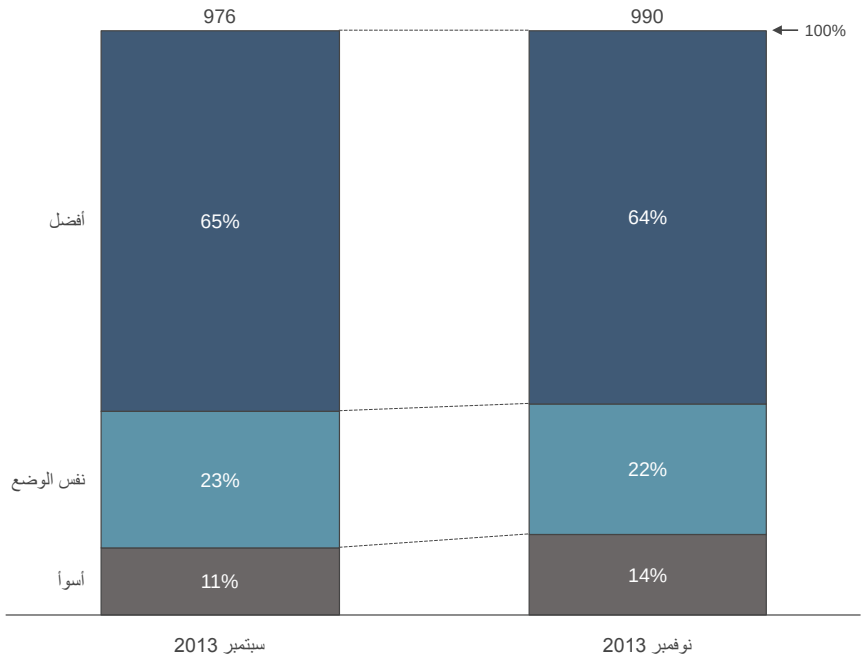

في أوائل أكتوبر، اختطف رئيس مجلس الوزراء علي زيدان من فندق في طرابلس. 92% من الليبيين يرون أن هذا العمل غير مبرر. على الرغم من النقص الواضح في تأييد الاختطاف، 61% من الليبيين قالوا أن الحادث جعلهم ينظرون الى رئيس الوزراء بشكل أكثر سلبية، في حين تقول ثاني أكبر حصة (34٪) أن الحادث لم يغير وجهات نظرهم.

الرسم 5: لا يُنظر الى إختطاف رئيس الوزراء زيدان كفعل مبرر

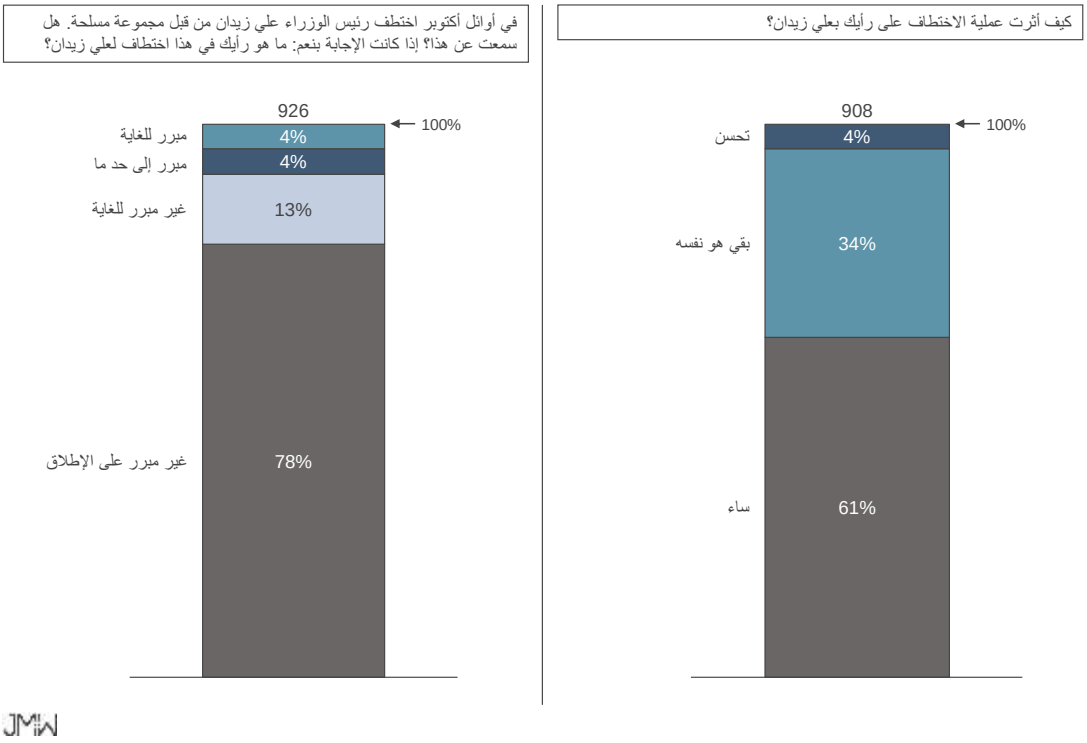

5 النزعة الإقليمية

ملخص:

- غالبية الليبيون لا يتفقون مع تصريحات الحكم الذاتي التي أدلى بها المكتب السياسي لإقليم برقة في الشرق وزعماء القبائل في فزان في الجنوب.
- تلقى دعوات الحكم الذاتي أكبر قدر من الدعم في شرق البلاد وأعلى مستويات الرفض في غرب البلاد.
- ينظر غالبية الليبيون الى استيلاء الجماعات المسلحة على مرافق انتاج النفط كأمر غير مبرر.

في عام 2013، أخذت الشخصيات المحلية في شرق وجنوب ليبيا الإجراءات اللازمة لمناصرة الحكم الذاتي الاقليمي بشكل أكبر. لا يتفق غالبية الليبيون في جميع أنحاء البلاد مع إعلان المكتب السياسي لبرقة في يونيو 2013 المتعلق بالحكم الذاتي للمنطقة الشرقية من برقة. مع ذلك، تختلف مستويات الرفض بشكل ملحوظ بين مناطق ليبيا الثلاث. 65% من الليبيين لا يتفقون مع الإعلان في الشرق، مقارنة مع 85 % في الجنوب و 98% في الغرب.

الرسم 6: خمسة وستون في المئة من الليبيين في الشرق لا يوافقون على إعلان المكتب السياسي لبرقة الحكم الذاتي الإقليمي

في يونيو أعلن المكتب السياسي لبرقة الحكم الذاتي للمنطقة الشرقية. ما هو رأيك في هذا القرار؟

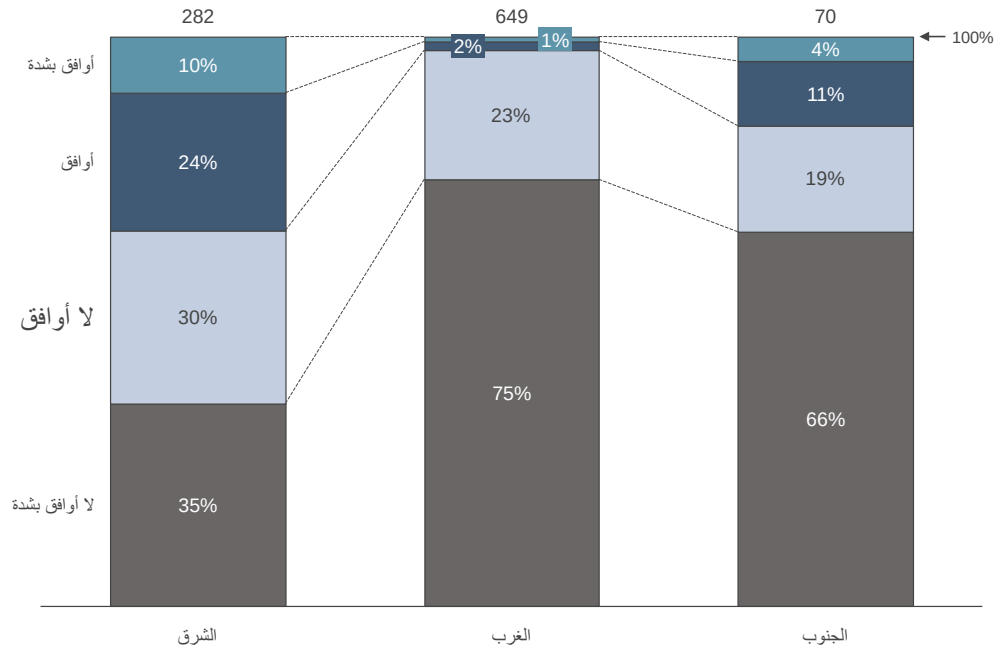

JMW

وبالمثل، في سبتمبر أعلن زعماء القبائل في جنوب ليبيا أيضاً الحكم الذاتي لمنطقة فزان. عبر جميع انحاء المناطق الثلاث، لا يتفق أغلبية الليبيين مع هذا القانون. ويلقى الإعلان المزيد من الدعم في الشرق والجنوب. المستطلعين في الشرق أكثر عرضة بمعدل الضعف للموافقة على القرار مقارنة مع الجنوب.

الرسم 7: أربع وثمانون في المئة من الليبيين في الجنوب لا يوافقون على إعلان الحكم الذاتي الإقليمي من قبل زعماء القبائل

في سبتمبر أعلن زعماء القبائل في فزان المنطقة الجنوبية منطقة فيدرالية مستقلة. ما هو رأيك في هذا القرار؟

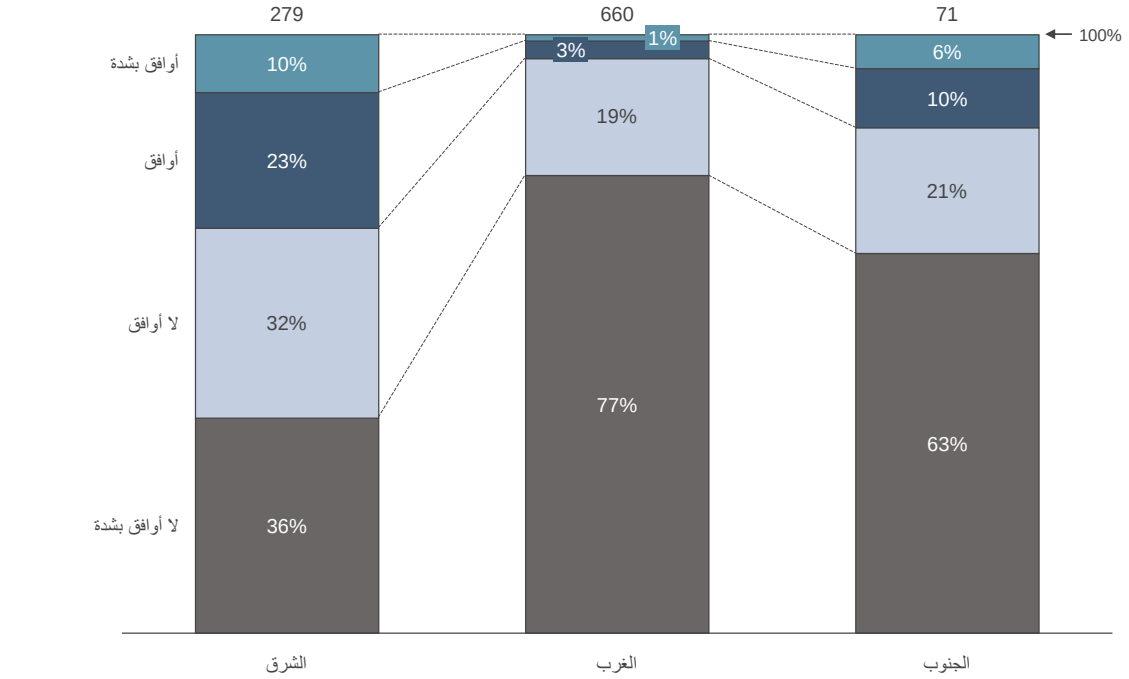

فرضت الجماعات المسلحة السيطرة على مرافق إنتاج النفط في مواقع مختلفة في جميع أنحاء ليبيا. في حين لا يعتقد أغلبية الليبيين في كل منطقة أن هذه المصادرة لها مبرر، فإن المستطلعين في الجنوب والشرق هم أكثر عرضة للنظر إلى هذه الأعمال كأمر مبرر.

الرسم 8: الغالبية العظمى من الليبيين في الأقاليم يرون أن الاستيلاء على مرافق إنتاج النفط من قبل المجموعات المسلحة هو أمر غير مبرر

تم مؤخرا الاستيلاء على مرافق الإنتاج في قطاع النفط من قبل الجماعات المسلحة. إلى أي مدى تعتقد أن هذه الأفعال مبررة؟

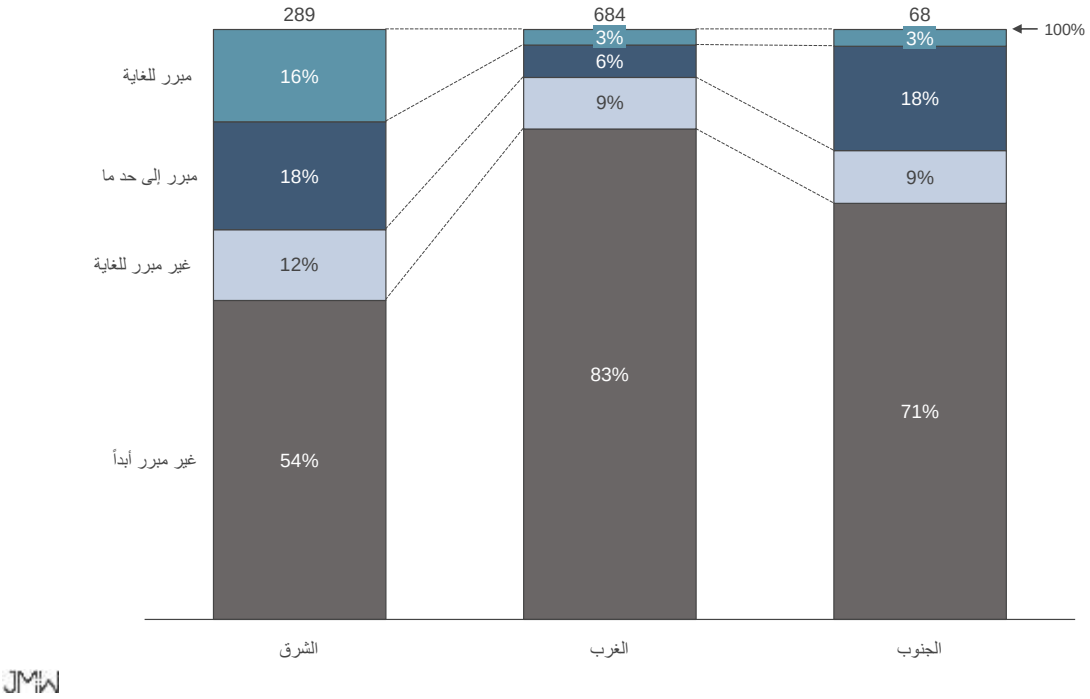

6 الديمقراطية والحكم

ملخص:

- يواصل الليبيون بالتعبير عن تأييد قوي للديمقراطية؛ 80 % من الليبيين يتفقون على أن الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكم.
- تتواصل الطريقة التي ينظر فيها الليبيون الى أداء المؤتمر الوطني العام بالتدهور، ويعتقد عدد أقل من الليبيين الآن أن المؤتمر الوطني العام قد اتخذ خطوات كافية لضمان المصالحة الوطنية، ومكافحة الفساد، وتحسين الأمن، وإطلاق عملية صياغة الدستور.
- يقيّم الليبيون عموما نوعية الخدمات التعليمية بشكل إيجابي، ولكن غيرها من الخدمات العامة مثل الكهرباء والرعاية الصحية والبنية التحتية، وتطبيق القانون تستحضر تقييمات سلبية. عموماً، يميل الشرق إلى تقييم تقديم الخدمات العامة كضعيفة، في حين يتلقى تقديم الخدمات أعلى الدرجات في الغرب.

على الرغم من تزايد التشاؤم والانشغال بالقضايا الأمنية، تغيرت وجهات النظر الليبيين الإيجابية تجاه الديمقراطية بشكل طفيف بين مايو ونوفمبر 2013. 80% من الليبيين يواصلون الموافقة على أن الديمقراطية، على الرغم من عيوبها، هي أفضل شكل من أشكال الحكم. ومع ذلك، يمثل هذا انخفاضاً قدره خمس نقاط منذ سبتمبر 2013. إيمان الليبيين بالديمقراطية جدير بالذكر بالنظر إلى أن رضاهم عن القادة والمؤسسات الحالية مستمر في التناقص.

الرسم 9: استمرار الدعم القوي للديمقراطية

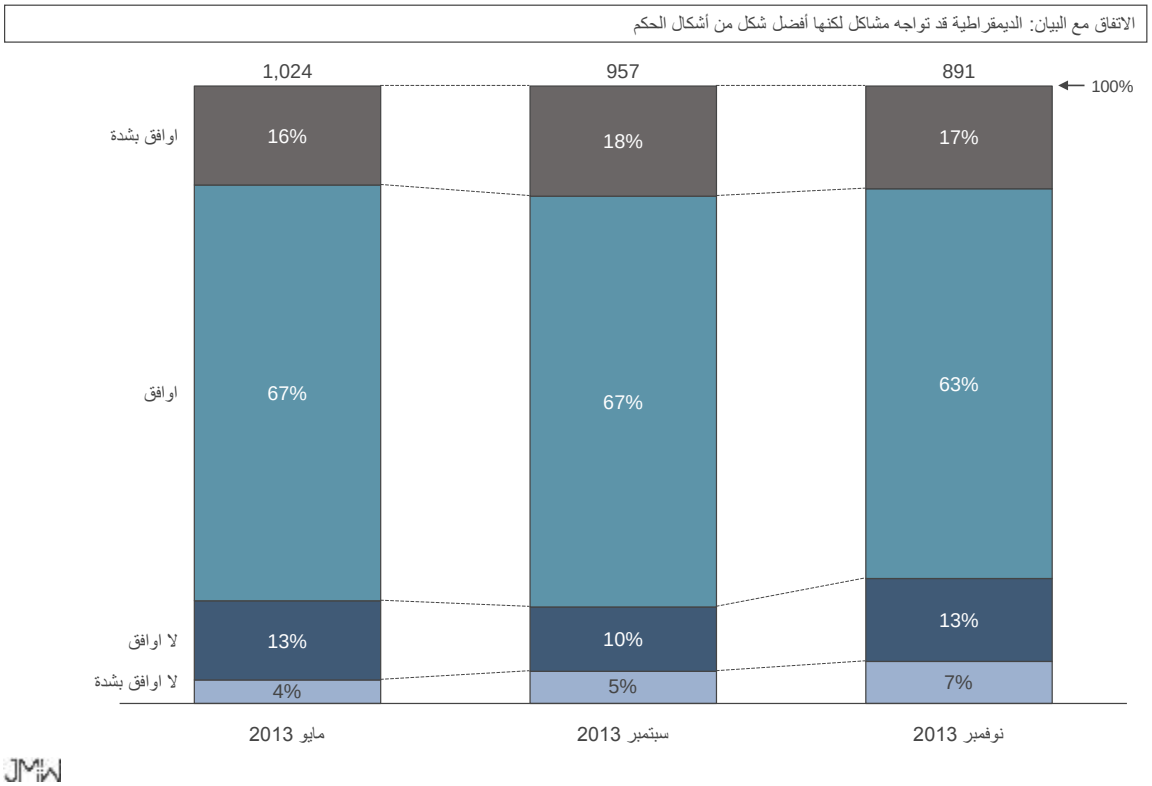

يواصل غالبية الليبيين بتحديد الحقوق، والحريات، والانتخابات كأهم خصائص الديمقراطية. وكما في دراسات مايو وسبتمبر الاستقصائية، يعتقد41% أن أهم ما يميز الديمقراطية هو حماية حقوق الإنسان والحريات، بالنسبة لـ 36% من المستطلعين أنها فرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات، وبالنسبة لـ 14% تمثل الديمقراطية الحرية لانتقاد من هم في السلطة. يساوي 9% فقط من الليبيين بين أهم ما يميز الديمقراطية والمكاسب الاقتصادية (إنتاج الفرص الاقتصادية، والحد من عدم المساواة في الدخل، وتوفير ضروريات الحياة الأساسية).

الرسم 10: يستمر الليبيون بتصنيف الديمقراطية من حيث الحريات السياسية وحقوق الإنسان

إذا كان عليك اختيار أمر واحد فقط، فماذا تختار كأهم ما يميز الديمقراطية؟

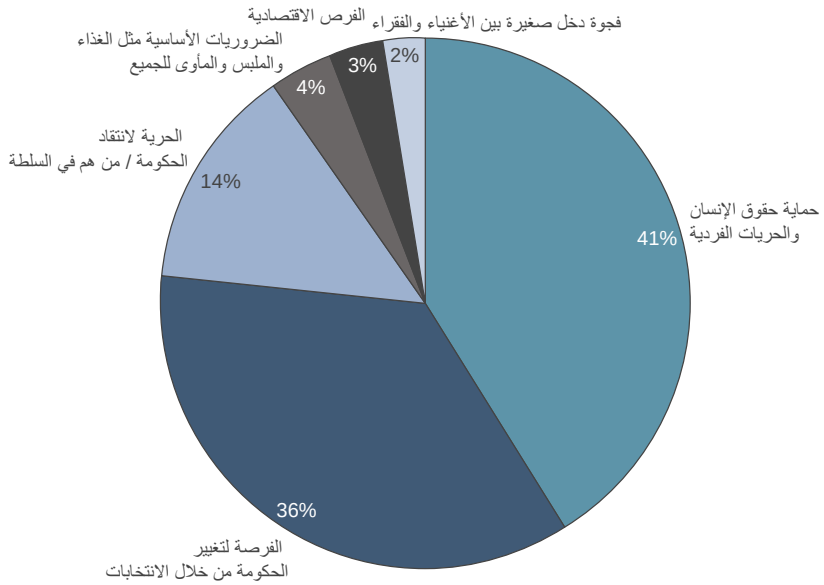

JMW

يختلف الليبيون حول المؤسسة الحكومية التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية الأساسية في معالجة مجموعة من القضايا الرئيسية التي تواجه البلاد، مثل الأمن، والمصالحة الوطنية، والفساد. يميل الليبيون إلى إسناد معظم المسؤولية للحكومة الوطنية وللمؤتمر الوطني العام، وإن كان في بعض الحالات يسند عدد كبير من المستطلعين دوراً للجهات الفاعلة الأخرى، مثل الشرطة والمجالس المحلية. 36% من الليبيين يعتقدون أن على الحكومة الوطنية أن تكون مسؤولة عن مكافحة الفساد، في حين 38% أخرين يعتقدون أنه ينبغي للحكومة وطنية أن تكون مسؤولة أيضاً عن ضمان الأمن. 41% يعتقدون أن للمؤتمر الوطني العام المسؤولية الرئيسية في ضمان المصالحة الوطنية.

الرسم 11: يتعين على الحكومة الوطنية أن تكون مسؤولة عن الفساد والأمن، في حين ينبغي أن يعالج المؤتمر الوطني العام المصالحة الوطنية

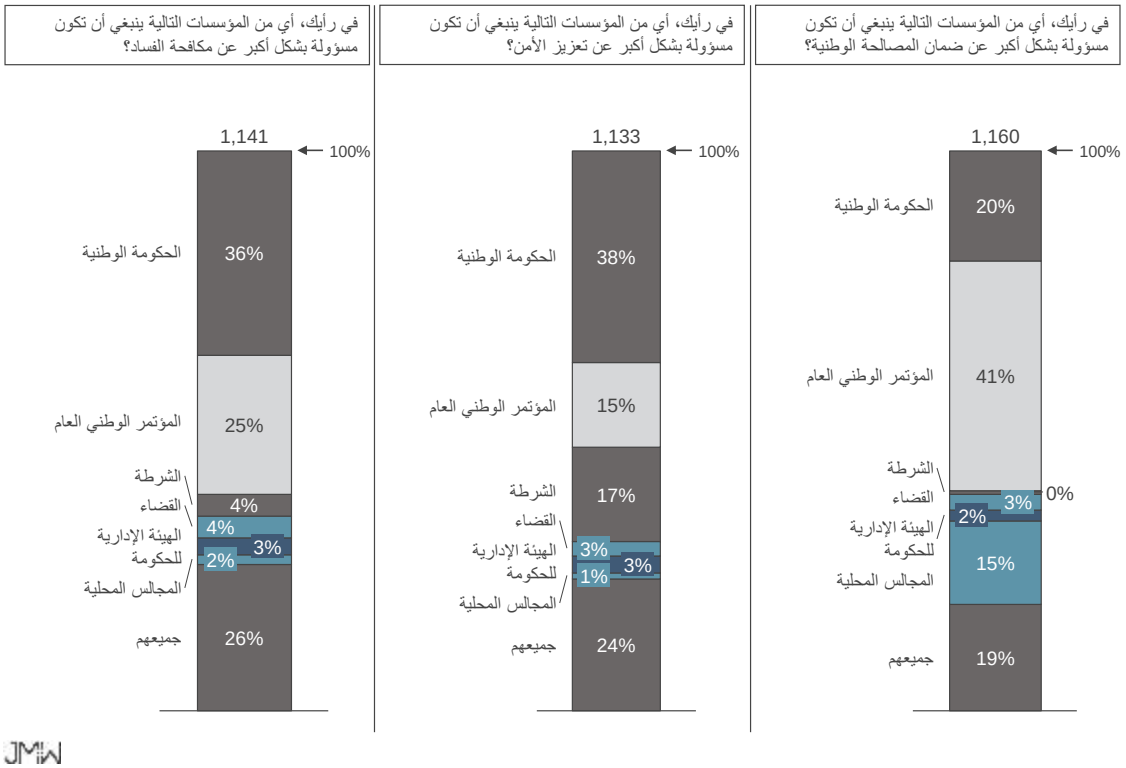

يستمر تقييم الليبيين لأداء المؤتمر الوطني العام في الانخفاض. حيث انخفضت حصة المستطلعين الذين صنفوا أداء المؤتمر الوطني العام بأنه إما جيد أو جيد جداً من 63% في مايو الى 40% في سبتمبر و 31% في نوفمبر. عدد الليبيين الذين يصفون أداء المؤتمر الوطني العام بأنه سيئ أو سيئ جداً إزداد من 60% في سبتمبر إلى 68% في نوفمبر.

الرسم 12: تراجع نسبة الليبيين الذين لديهم وجهات نظر ايجابية حول أداء المؤتمر الوطني العام

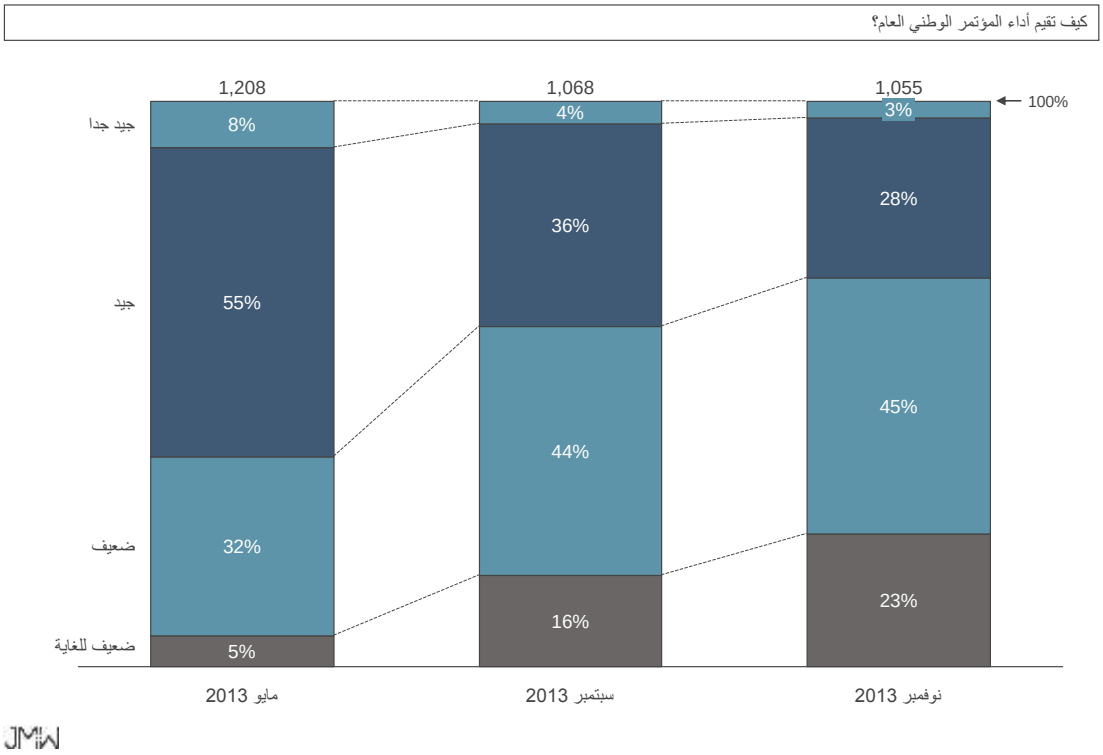

عموماً، يقيم الليبيون نوعية الخدمات العامة على أنها ضعيفة. ويقيّم تطبيق القانون على أنه الأكثر سلبية، حيث يصنف 20% فقط من الليبيين تطبيقه بأنه جيد أو جيد جداً. الخدمات التي يقيّمها أغلبية الليبيين كجيدة أو جيدة جدا هي التعليم الابتدائي والثانوي و الجامعي. أغلبية الليبيين يعتقدون أن توفير الكهرباء والخدمات الصحية والبنية التحتية و تطبيق القانون إما سيئة أو سيئة للغاية.

الرسم 13: التعليم هو الخدمة العامة الوحيدة التي يصنفها غالبية الليبيين بأنها "جيدة" أو "جيدة جدا"

كيف تقيم نوعية الخدمات التالية في منطقتك؟

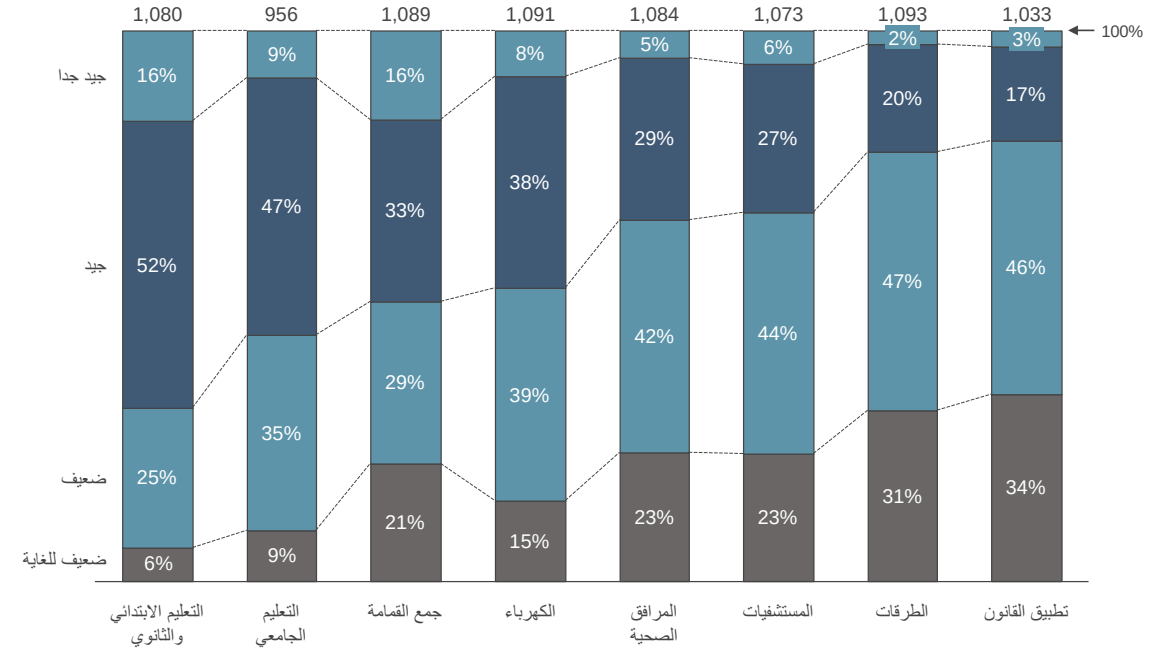

JMW

توجد اختلافات هامة بين المناطق من حيث النظر الى نوعية تقديم الخدمات العامة. المستطلعين في الشرق عموماً يميلون الى تقييم تقديم الخدمات العامة بشكل أكثر سلبية مقارنة بتلك الموجودة في المناطق الأخرى. عموماً، يميل الغرب لتقييم الخدمات العامة على نحو أكثر إيجابية مقارنة بمناطق أخرى.

الرسم 14: إختلافات إقليمية كبيرة في تصورات نوعية تقديم الخدمات العامة

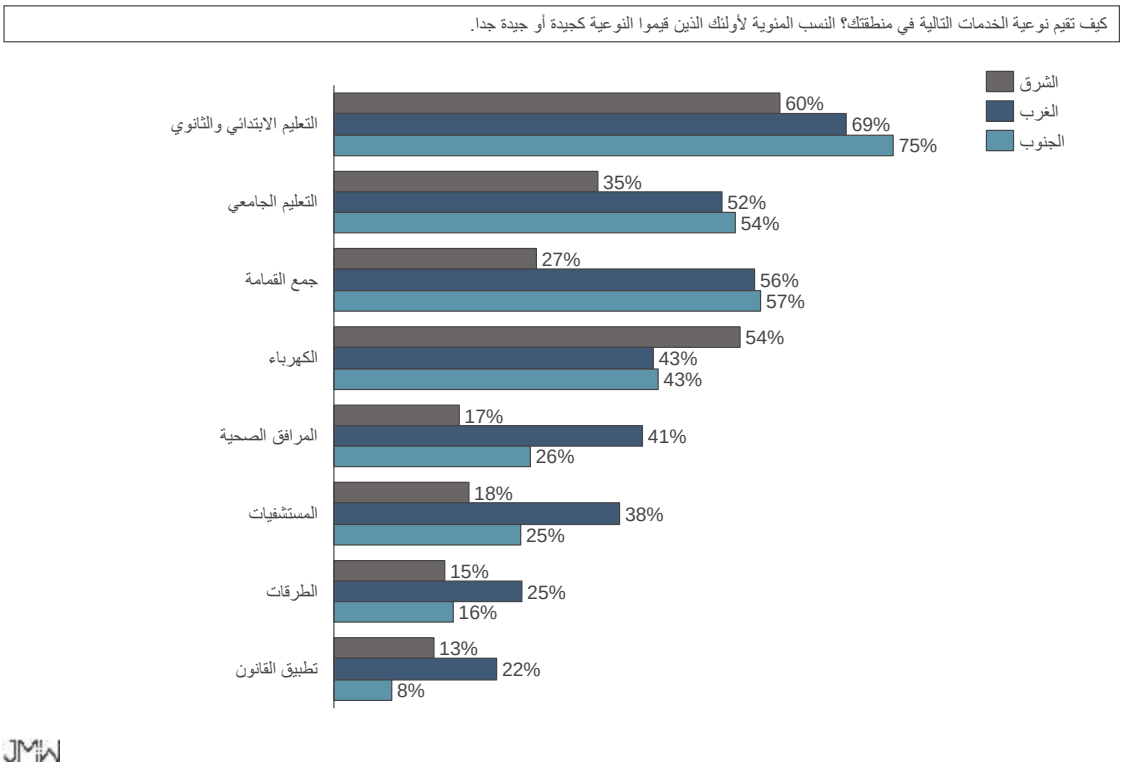

JMW

7 الأحزاب والقادة السياسيين

ملخص:

- ينظر الليبيون الى الأحزاب السياسية سلبا على نحو متزايد؛ 47% يعتقدون أن الأحزاب ليست ضرورية للديمقراطية، وانخفض صافي الأفضلية لمعظم الأحزاب السياسية بين سبتمبر ونوفمبر 2013.
- انخفض صافي الأفضلية للقادة السياسيين من سبتمبر إلى نوفمبر، ولكن تصنيفاتهم هي أعلى عموماً من تلك الخاصة بالأحزاب السياسية.
- بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، يقول عدد أقل من الليبيين بأنهم ينوون التصويت في الانتخابات البرلمانية.

أعرب الليبيون عن زيادة الشكوك حول ضرورة وجود الأحزاب السياسية للديمقراطية. في حين أن الغالبية العظمى لا تزال تعتقد أن الأحزاب هي - إلى حد ما - ضرورية للديمقراطية، انخفض الدعم لهذا الرأي بشكل كبير ما بين مايو وسبتمبر، ولا تزال هذه الآراء قائمة في نوفمبر.

الرسم 15: عدد أقل من الليبيين يعتقدون أن الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية

إلى أي مدى تعتقد أن الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية؟

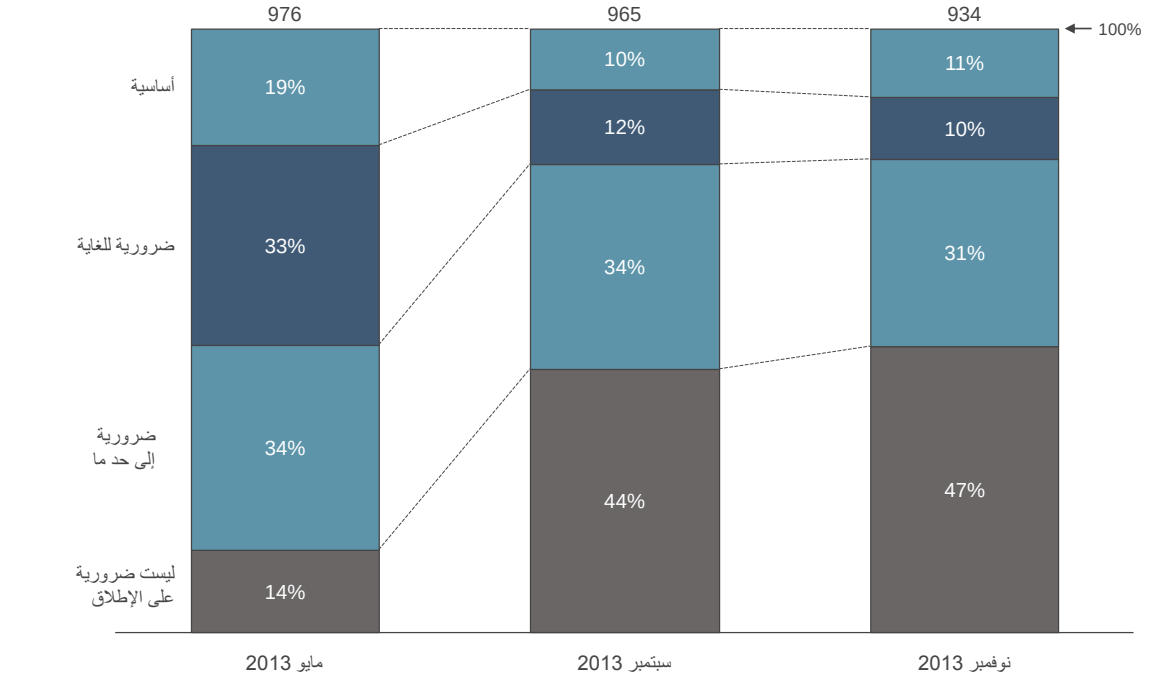

عدد الليبيين الذين يقولون بأنهم ينوون التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة مستمر في الانخفاض. أجاب 50% من الليبيين في نوفمبر بأنهم سيصوتون لو جرت الانتخابات غداً، انخفض هذا العدد من 74% في مايو و 61% في سبتمبر.

الرسم 16: تراجع في عدد الليبيين الذين يعتزمون التصويت في الإنتخابات

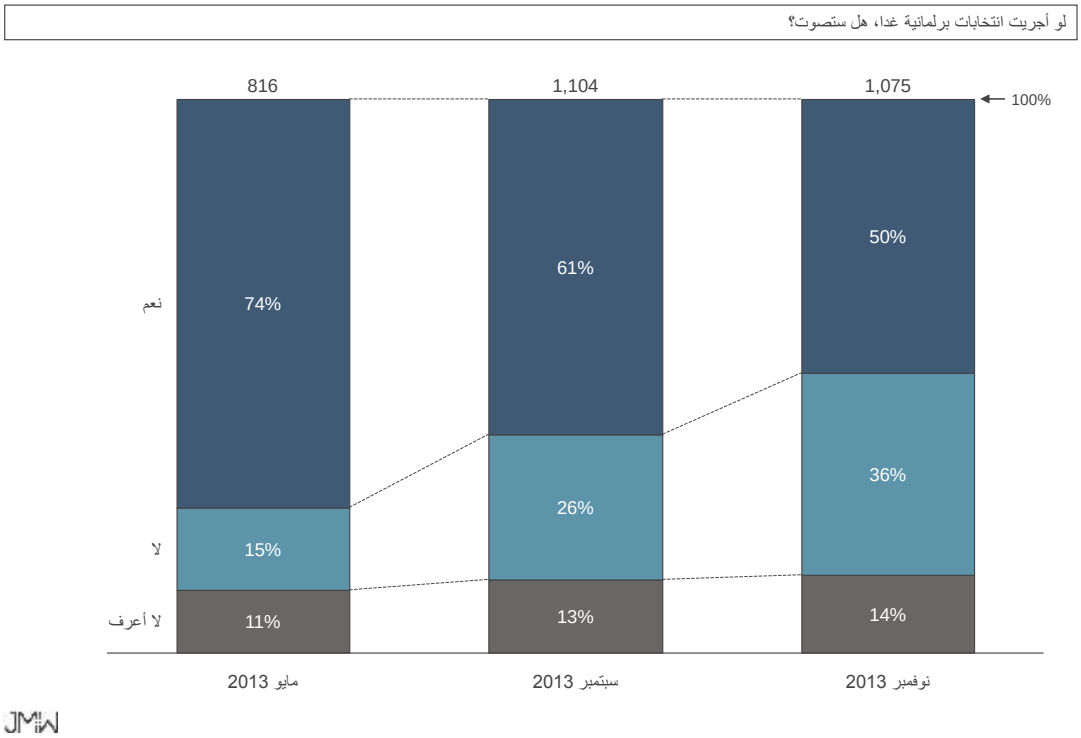

عندما يتعلق الأمر باختيار أي حزب سيدعمون في الانتخابات، لا يزال الليبيين يحددون العوامل السياسية كهوية الحزب، وبرامجه، وأداءه بأنها أكثر أهمية من العلاقات المحلية أو القبلية. بشكل عام، الليبيون أكثر عرضة للتصويت لصالح حزب سياسي إذا كان ينظر إليه على أنه: قادر على تعزيز دور ليبيا دولياً؛ ويمثل فصل واضح عن النظام السابق، وحصناً منيعاً ضد عودة أعضاء النظام السابق؛ ويكون قادراً تنظيمياً على تحقيق أهدافه، ولديه برنامج سياسي مناسب.

الرسم 17: الحزب السياسي: الدور في المجتمع الدولي، والتنظيم، وبرنامج الحزب يحددون الرأي حول التصويت

على مقياس من 1 إلى 9، 1 كونه غير مهم أبداً، و 9 كونه مهم جداً، ما مدى أهمية العناصر المختلفة في تشكيل رأيك الخاص حول أي حزب ستصوت له؟

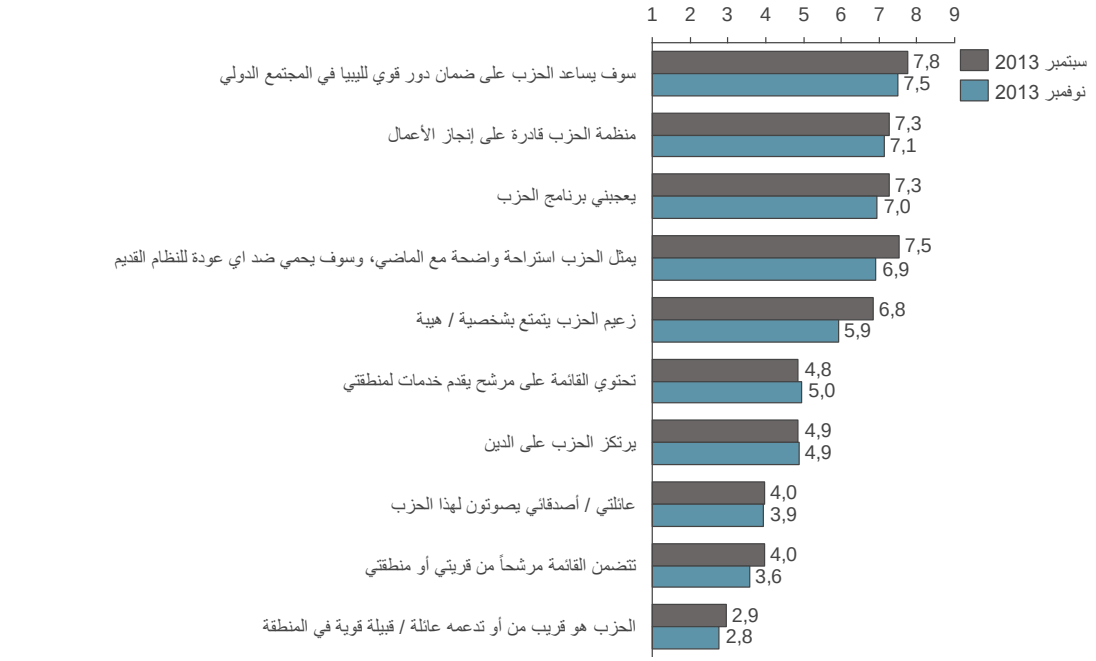

JMW

انخفضت نسبة تأييد الأحزاب في نوفمبر، في تواصل لتوجه ملحوظ ما بين استطلاعات مايو وسبتمبر. بالرغم من أن تحالف القوى الوطنية لا يزال الحزب الأكثر شعبية، انخفضت التصورات الإيجابية لتحالف القوى الوطنية بشكل كبير منذ سبتمبر 2013. وخلافاً لمعظم الأحزاب، كما شهد كل من حزب التغيير والاتحاد من اجل الوطن زيادة طفيفة في الأفضلية بين سبتمبر ونوفمبر.

الرسم 18: تراجع التصور الإيجابي لمعظم الأحزاب السياسية

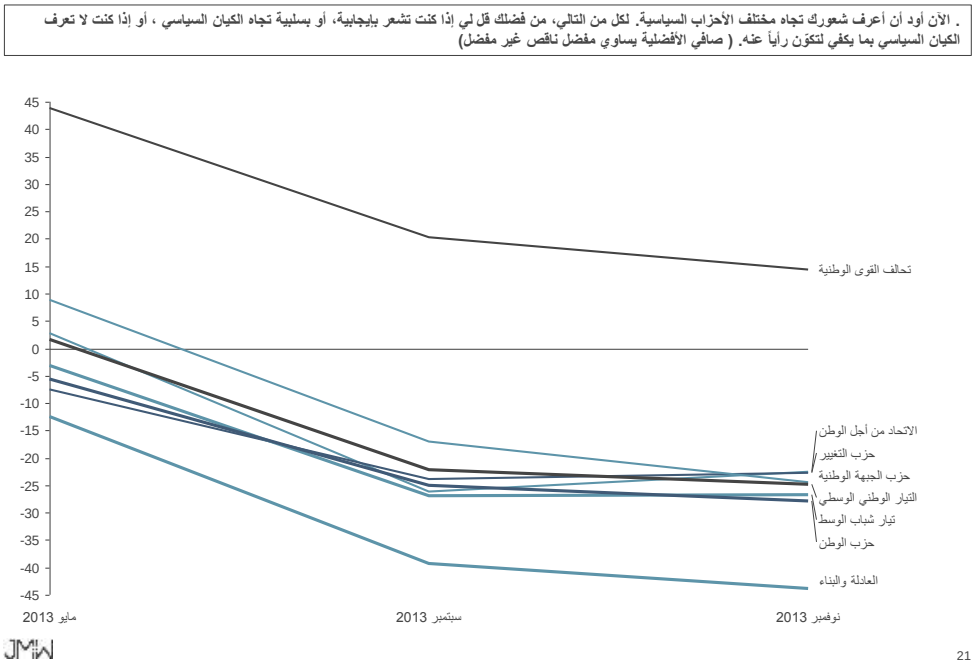

انخفضت نسبة تأييد القادة السياسيين بشكل عام بين سبتمبر ونوفمبر؛ في تواصل للتوجه الذي بدأ بين مايو وسبتمبر.

الرسم 19: تتزايد التصورات السلبية للقادة السياسيين في ليبيا

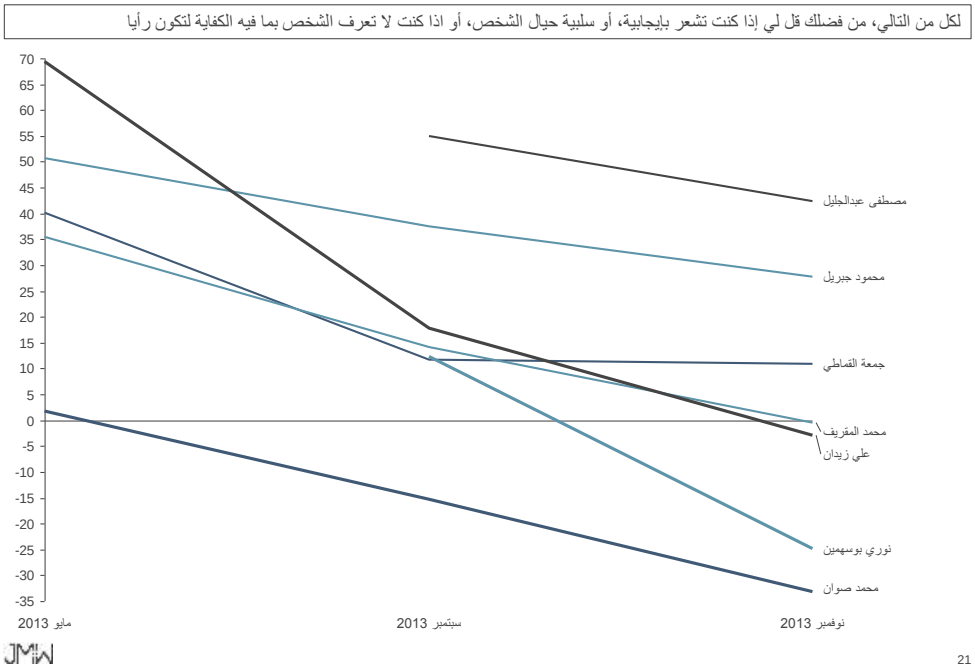

في 5 مايو 2013 أصدر المؤتمر الوطني العام قانون العزل السياسي الذي من شأنه أن يستبعد مجموعة واسعة من المسؤولين التابعين لنظام القذافي من تولي مناصب عامة ومن قيادة الأحزاب السياسية لمدة عشر سنوات. في نوفمبر عام 2013، وأظهر 39% من الليبيين دعمهم للقانون. مع ذلك، بعد أن علم مؤيدي العزل السياسي بأن القانون قد يستبعد قادة بارزين في مرحلة الإنتقال السياسي التي تمر بها البلاد، مثل محمود جبريل ومصطفى عبد الجليل من تولي مناصب سياسية، قام 28٪ من مؤيدي القانون بتغيير رأيهم.

الرسم 20: تسعة وثلاثون في المئة من الليبيين يدعمون قانون العزل السياسي

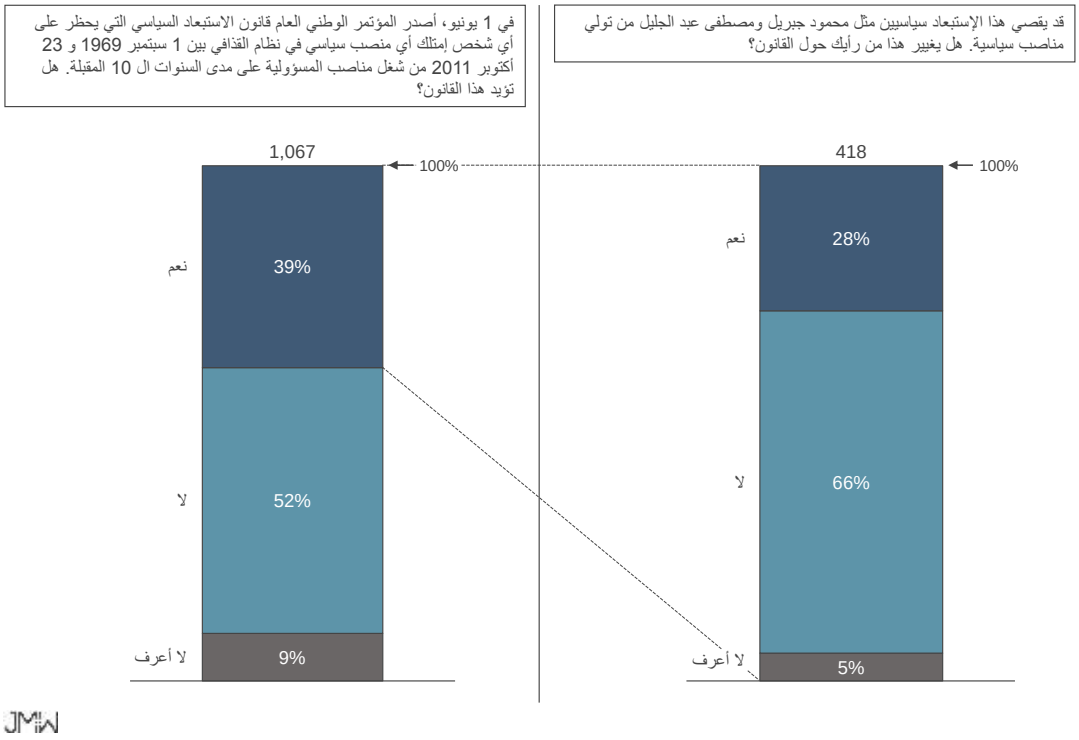

8 صياغة دستور جديد

ملخص:

- 52% من الليبيين ينوون التصويت في انتخابات هيئةصياغة الدستور المقبلة؛ وهو انخفاض قدره ثمانية نقاط مئوية من سبتمبر 2013.
- أفاد أولئك الذين ينوون التصويت بأن العوامل التي من شأنها أن تدفع اختياراتهم في صناديق الاقتراع هي مواقف المرشحين حول حقوق الإنسان ودرايتهم بالتشريعات وصياغة الدستور.
- استمرارية النظرة إلى الشريعة كمصدر مهم للتشريع في الدستور.

في نوفمبر عام 2013، 52% من الليبيين ارادوا التصويت في انتخابات هيئة صياغة الدستور. هذا يمثل انخفاضاً قدره ثمانية نقاط مئوية منذ سبتمبر 2013.

الرسم 21: إنخفاض في عدد الليبيين الذين ينوون التصويت في انتخابات جمعية صياغة الدستور

كما تعلم، ستجري انتخابات للجنة الـ 60 عضواً. هل تعتزم التصويت في هذه الإنتخابات؟

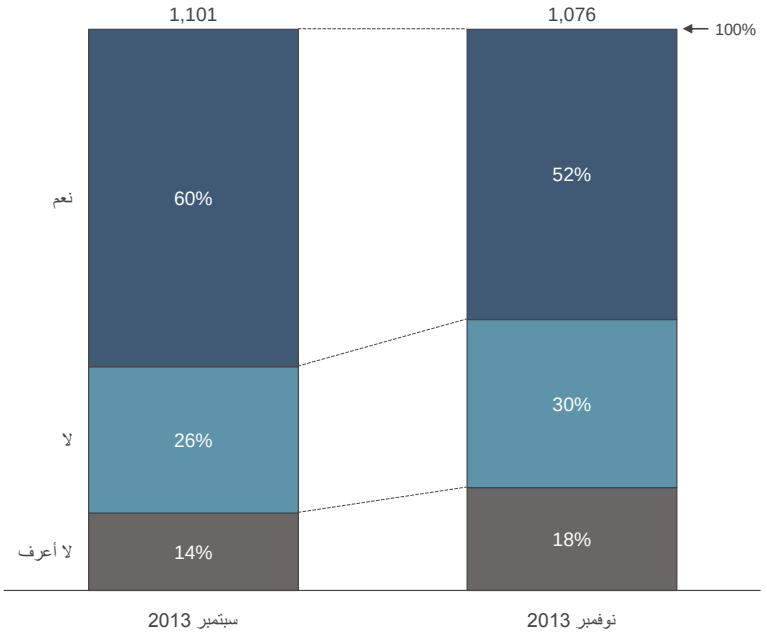

JMW

يبحث المستطلعين الذين يردون التصويت عن مرشحين لديهم التزامات قوية تجاه حقوق الإنسان، وعلى دراية بالدساتير وبوضع القوانين. وحصلت الانتماءات القبلية والعائلية على آخر مرتبة بين العوامل التي تؤثر على اختيار الناخبين لمرشحي هيئة صياغة الدستور.

الرسم 22: يقول الليبيون أن العامل الأكثر أهمية عند اختيار مرشحي جمعية صياغة الدستور هو موقف قوي في مجال حقوق الإنسان

ما مدى أهمية كل من العناصر التالية في اختيار المرشح الذي تدعمه في إنتخابات لجنة الـ 60 عضوا هذه - هل تقول أنها مهمة جداً، مهمة إلى حد ما أو غير مهمة على الاطلاق؟

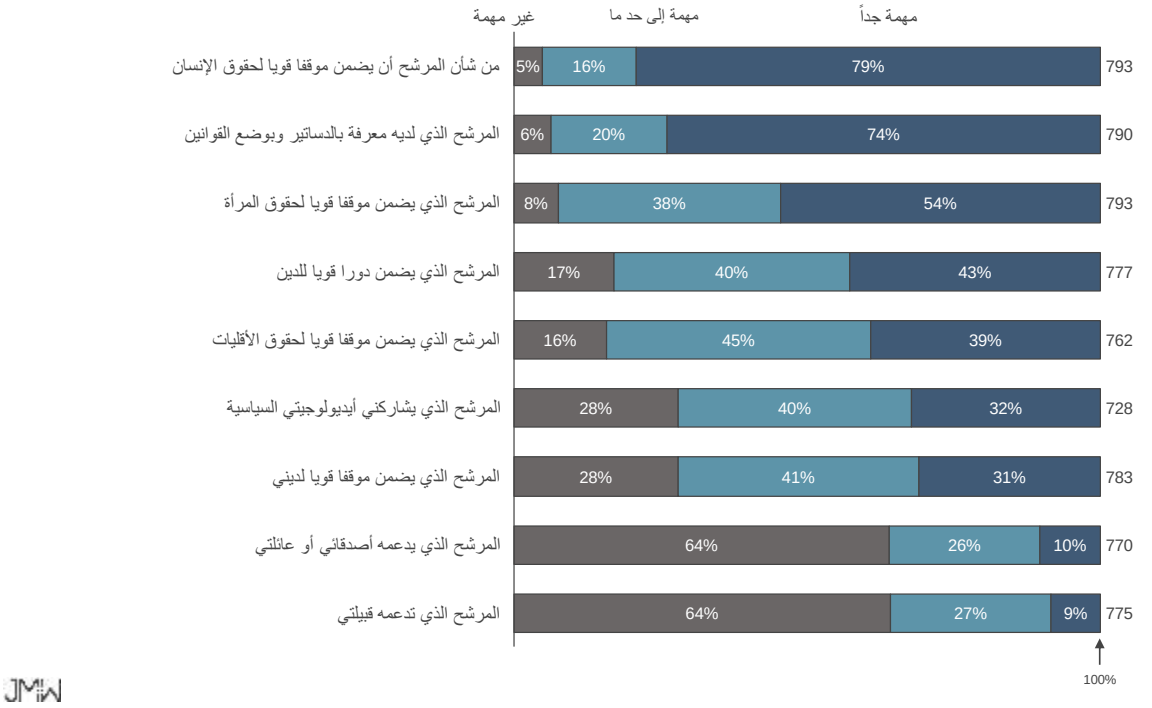

يعرب غالبية الليبيين عن قلقهم إزاء إجراء انتخابات هيئة صياغة الدستور: 69% من الليبيين يتوقعون العنف وانعدام الأمن، و63% يشعرون بالقلق من ان تسهم نتائج الانتخابات في عدم الاستقرار. أعربت أغلبية من الليبيين أيضاً عن قلقهم إزاء انتخاب مرشحين غير أكفاء، وإزاء شراء الاصوات، أو تزوير الانتخابات.

الرسم 23: الليبيون قلقون بشأن سلامة ونزاهة انتخابات جمعية صياغة الدستور

هل أنت قلق بشأن أي مما يلي في انتخابات مجلس صياغة الدستور؟

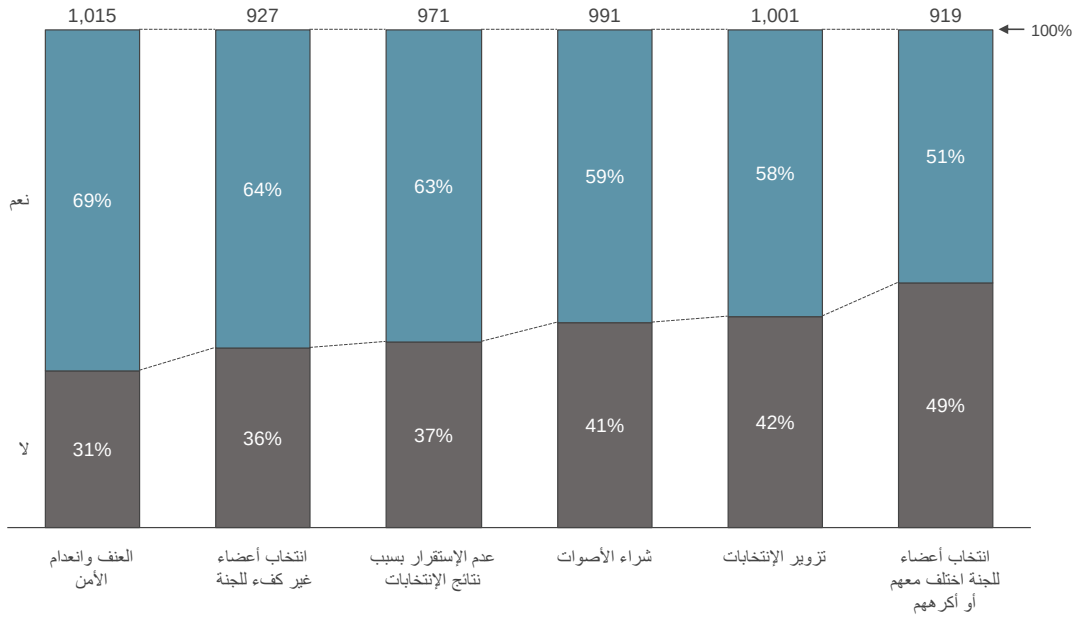

JMW

استمرارية النظرة إلى الشريعة كمصدر مهم للتشريع في الدستور. حيث أن آراء الليبيين حول دور الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد لم تتغير بشكل كبير منذ سبتمبر عام 2013، بالمقارنة مع الفترة بين مايو وسبتمبر، التي شهدت ارتفعا في دعم مصادر أخرى للتشريع في الدستور بالإضافة للشريعة.

الرسم 24: تبقى الشريعة مرجعاً هاماً للدستور

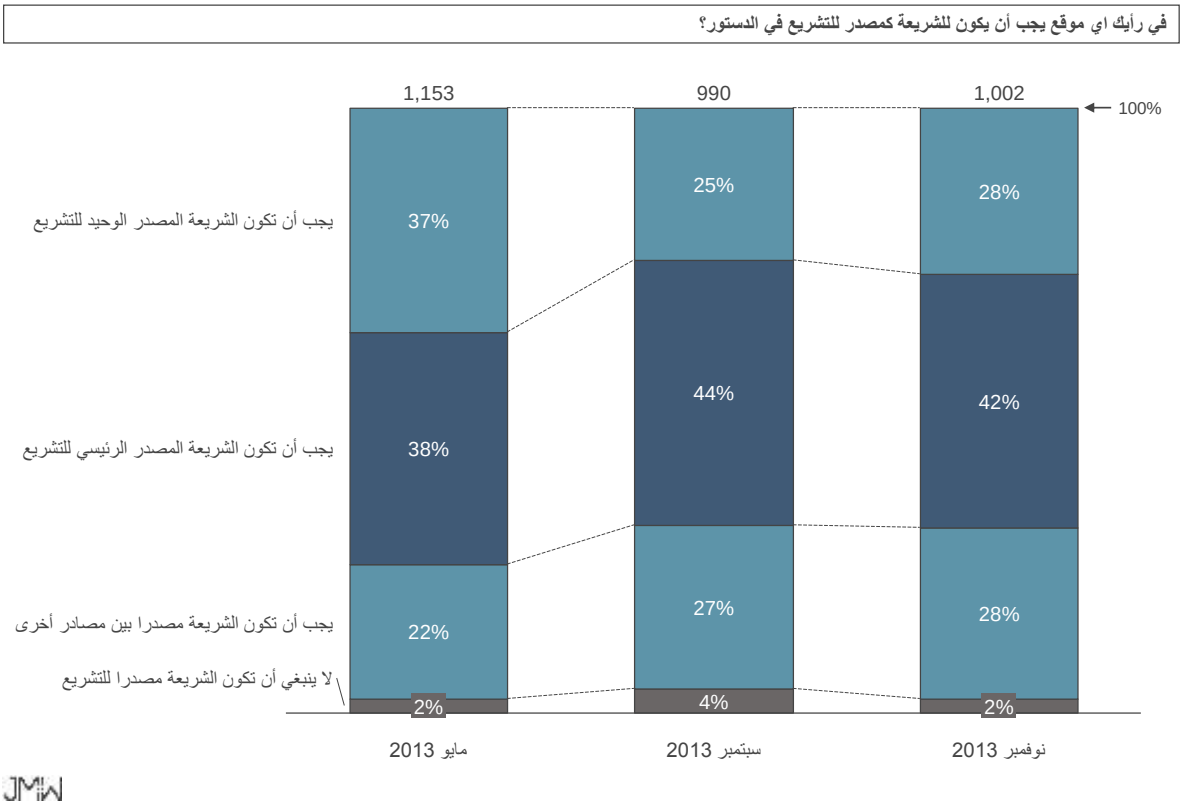

9 المنظمات الدولية

ملخص:

- الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية التي تتمتع بأعلى تصنيف لصافي الأفضلية بين الليبيين.
- يفضل غالبية الليبيين التعاون بين ليبيا وبين مجموعة من المنظمات الدولية في مجلات التنمية الاقتصادية والأمن.
- الغالبية العظمى من الليبيين يؤيدون أن تكون منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الشريك الدولي المحتمل للتنمية الاقتصادية، في حين ينظر إلى الأمم المتحدة بوصفها شريكاً أساسياً لضمان الاستقرار السياسي والأمني. في كلتا الحالتين، يعتبر الاتحاد الأفريقي الشريك الأقل ملائمة لليبيا.

يستكشف هذا القسم مواقف الليبيين تجاه المنظمات الدولية المختلفة. لدى الأمم المتحدة أعلى أفضلية، بنسبة تصنيف تبلغ 47%. يتبع الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة بوصفه ثاني أكثر منظمة ملاءمة، في حين ينظر الى الاتحاد الأفريقي على أنه الأكثر سلبية مع صافي أفضلية يبلغ 6%. أغلبية كبيرة من المستطلعين قادرون على التعرف على هذه المنظمات.

الرسم 25: الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية التي ينظر اليها الليبيين بأكبر قدر من الإيجابية

من فضلك قل لي ما إذا كنت تشعر بسلبية أو بإيجابية تجاه المنظمات الدولية التالية، أو إن كنت لا تعرفهم بما فيه الكفاية لتكوّن رأياً.

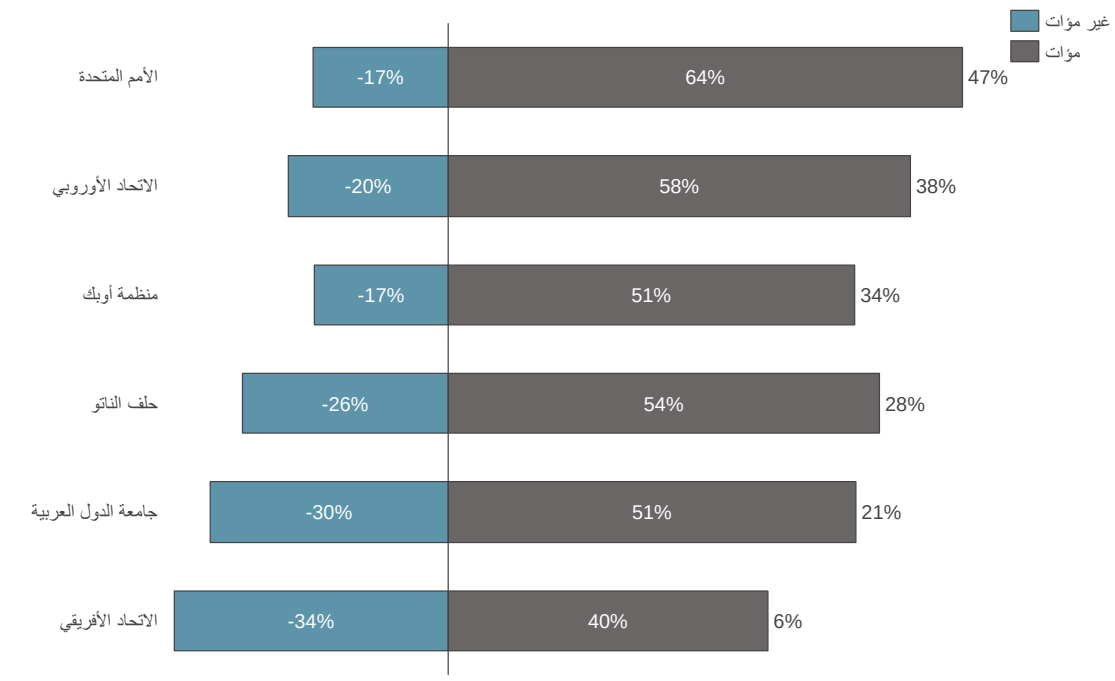

حين طرح عليهم السؤال بشكل مباشر حول تعاون ليبيا المحتمل مع المنظمات الدولية، تلقى أوبك أكبر قدر من الدعم كشريك محتمل في مجال التنمية الاقتصادية، يليه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. أغلبية من الليبيين طلبوا التعاون مع كل من المنظمات المذكورة.

الرسم 26: تأييد قوي لإقامة شراكات مع منظمة أوبك، والأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي لتعزيز التنمية الإقتصادية

لكل من المنظمات الدولية التالية، من فضلك قل لي ما إذا كان ينبغي على ليبيا أن تتعاون تعاوناً وثيقاً أو لا تتعاون بشكل وثيق معها لضمان التنمية الإقتصادية.

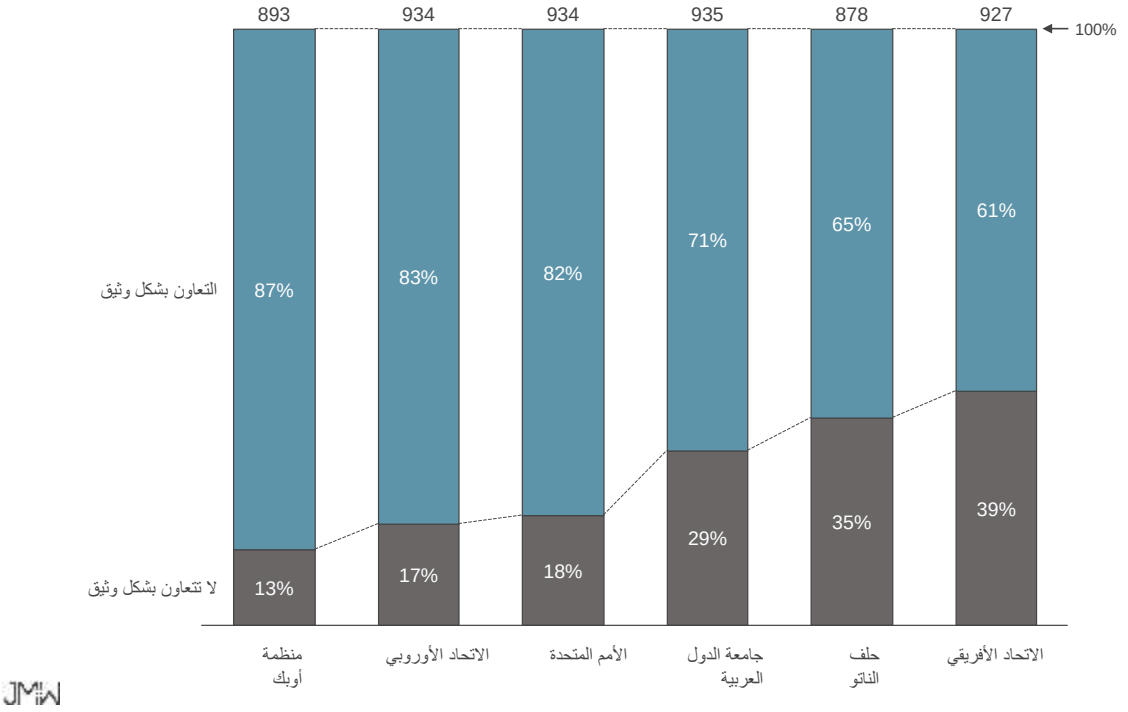

بالمثل، فإن الأغلبية من الليبيين يرون أن بلادهم ينبغي أن تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الدولية لضمان الأمن والاستقرار السياسي. مرة أخرى، حصلت الأمم المتحدة ومنظمة أوبك، والاتحاد الأوروبي على ترتيب أعلى، في حين حصل الاتحاد الافريقي على أدنى مرتبة.

الرسم 27: ينظر إلى الامم المتحدة كأهم من يجب التعاون معه لضمان الأمن والإستقرار السياسي

لكل من المنظمات الدولية التالية، من فضلك قل لي ما إذا كان ينبغي عاى ليبيا أن تتعاون تعاوناً وثيقاً أو لا تتعاون بشكل وثيق معها لضمان الأمن والإستقرار السياسي؟

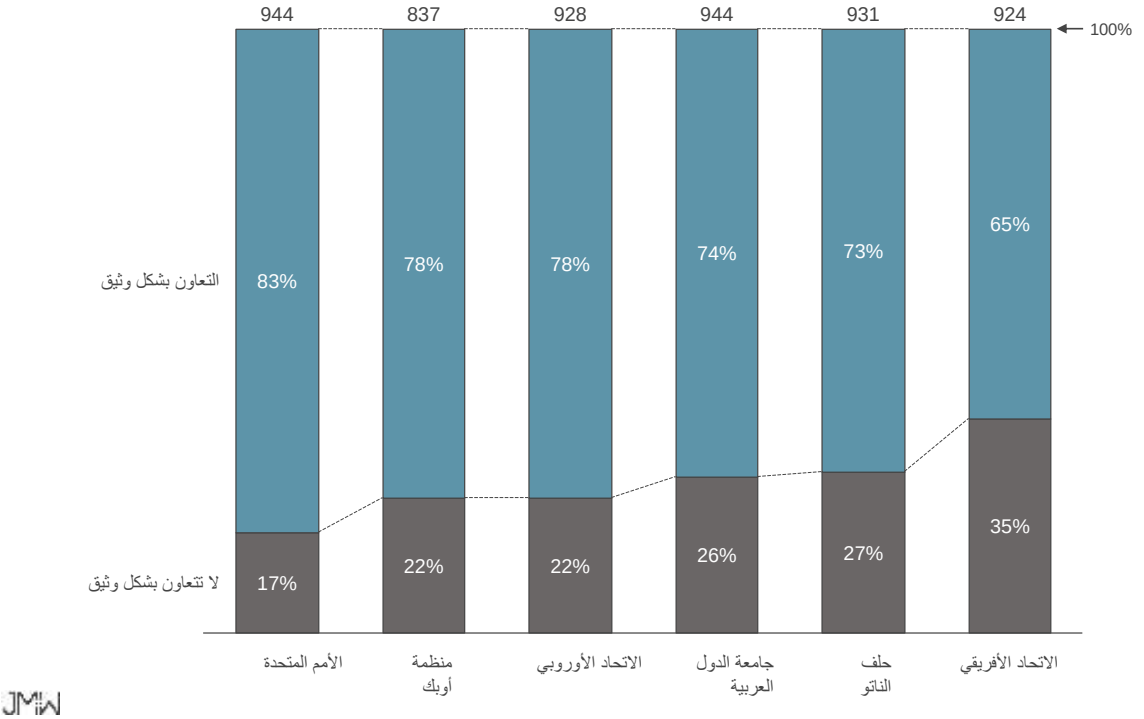

10 السلامة الشخصية والمجموعات المسلحة

ملخص:

- في حين ينظر الليبيون الى الجماعات المسلحة التي تشكلت خلال الثورة على نحو أكثر إيجابية من تلك التي تشكلت بعد الثورة، فأغلبية وجهات النظر سلبية حول أي جماعة مسلحة لا تلتزم بسلطة الحكومة.
- ما يقرب من ثلث الليبيين لا يشعرون بالأمان أثناء التنقل إلى أماكن عادية مثل المدرسة، والعمل، والسوق، أو المسجد. وأكثر من النصف لا يشعرون بالأمان عند المرور بحاجز "للثوار[2]" أو أثناء التنقل في حافلة أو سيارة أجرة. 49٪ فقط يشعرون 'بأمان تام' في منازلهم.
- 82% من الليبيين يقولون أن الأسلحة تهدّد سلامتهم بشكل أكبر مقارنة بضمانها. 90% من الليبيين يدعمون الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة في ليبيا.

يشعر الليبيون بأمان أكبر عندما يتواجدون في المنزل أو في أحيائهم. ومع ذلك، يحدّد ثلث أو أكثر من الليبيين الأنشطة اليومية مثل التسوق، وحضور الشعائر الدينية، أو الذهاب إلى المدرسة أو العمل، بأنها غير آمنة إلى حد ما أو غير آمنة للغاية. تشعر الغالبية أن التنقل بواسطة سيارة أجرة أو حافلة غير آمنة إلى حد ما أو للغاية، في حين أن 47% يشعرون بالمثل عن التنقل في سياراتهم الخاصة. يميز الليبيون أيضاً بشكل واضح بين المرور من خلال نقاط تفتيش لقوات الأمن (حيث يشعر 80% بالأمان)، و "الثوار"، أو المجموعات المسلحة، أو أفراد ميليشيا (حيث يشعر 44% بالأمان).

الرسم 28: ما يقرب من ثلث الليبيين لا يشعرون بالأمان خلال القيام بالأعمال الروتينية اليومية مثل التسوق أو التنقل إلى المدرسة أو العمل

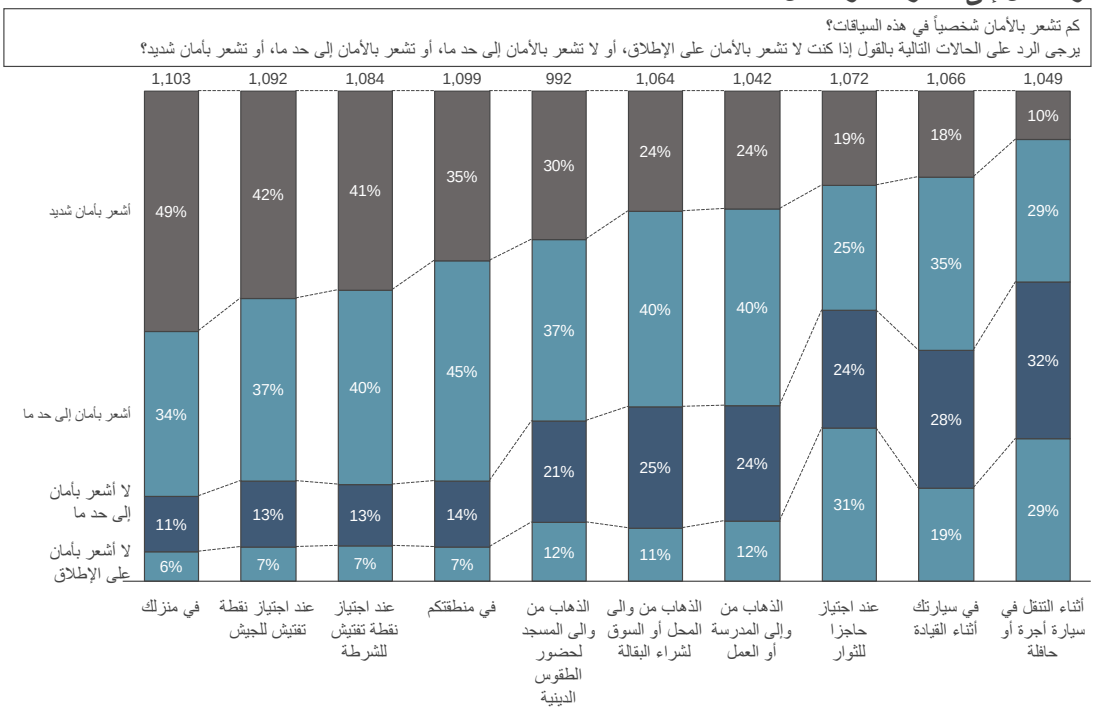

[2] "الثوار" تشير عادة إلى أعضاء الجماعات المسلحة الذين قاتلوا ضد نظام القذافي في انتفاضة ليبيا عام 2011.

مشابهاً لنتائج الاستطلاع في سبتمبر، أكد الاستطلاع في نوفمبر ان تاريخ المجموعة المسلحة يؤثر على تقبلها من الليبيين. وينظر الى المجموعات التي شكلت لمحاربة نظام القذافي خلال الثورة بشكل أكثر إيجابية مقارنة بالجماعات التي شكلت بعد انتهاء الثورة. مع ذلك، ينظر الليبيون الى التزام الجماعة المسلحة بسلطة الحكومة على أنه أكثر أهمية من توقيت تشكيلها. 2% فقط من الليبيين لديهم وجهات نظر ايجابية عن الجماعات المسلحة التي لا تلتزم بسلطة الحكومة، بغض النظر عن متى تم تشكيل المجموعة. في المقابل، ما بين 36 و 60% من المستطلعين لديهم تصورات إيجابية عن الجماعات المسلحة التي تلتزم بسلطة الحكومة، وهذا يتوقف على توقيت تشكيل المجموعة.

الرسم 29: مجموعات المسلحة التي تشكلت خلال الثورة والتي تلتزم بسلطة الحكومة تحصل على أكبر قدر من الدعم

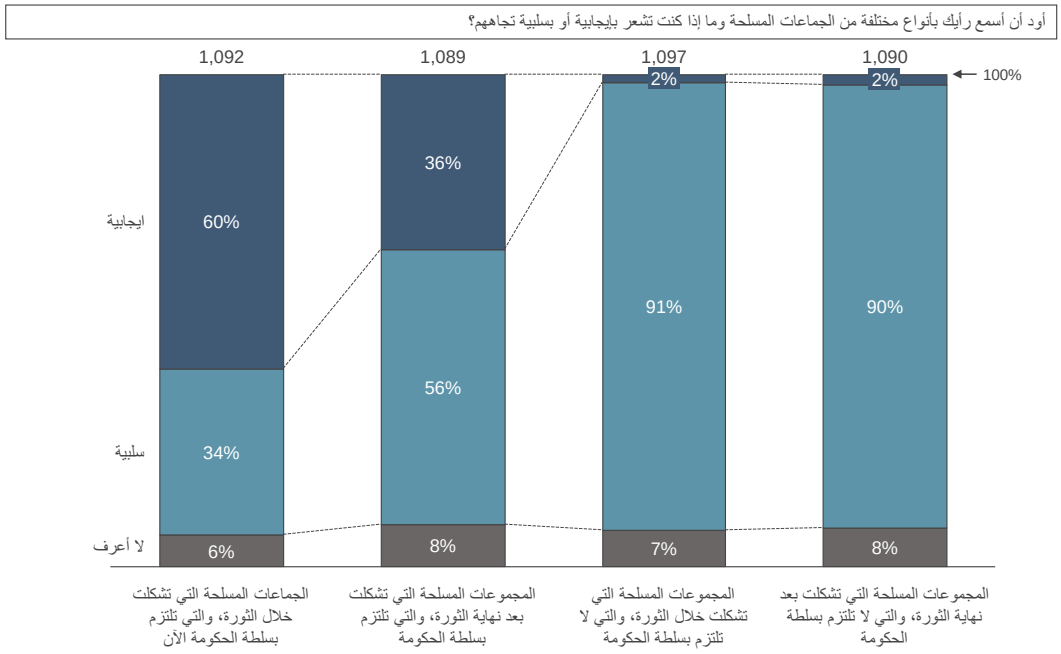

يعتقد 82% من الليبيين أن الأسلحة تؤثر سلبياً على سلامتهم الشخصية. تمشياً مع هذا، 93% من الليبيين 'يوافقون' أو 'يوافقون للغاية" أنه ينبغي بذل الجهود للحد من انتشار الأسلحة في المجتمع الليبي.

الرسم 30: يعتقد الليبيون عموماً أن الأسلحة تشكل خطراً على سلامتهم

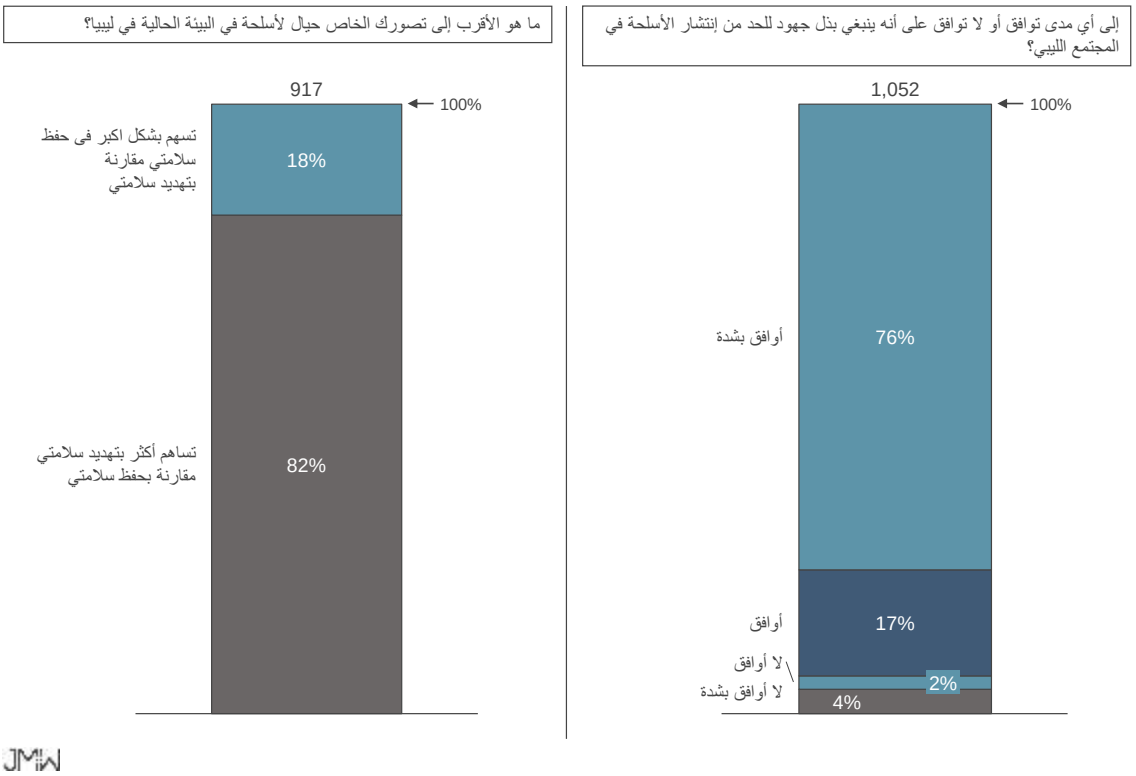

في ديسمبر عام 2013، أصدر المؤتمر الوطني العام قانوناً يجرم حيازة الأسلحة بدون ترخيص، ويعطي المواطنين 90 يوما للحصول على ترخيص أو لتسليم أسلحتهم. 30% من الليبيين يقولون بأن لديهم سلاح في المنزل. بين أولئك الذين يملكون أسلحة، أكثر من 90% يقولون أنهم سيكونون مقتنعين بتسليم أسلحتهم إلى السلطات الحكومية إذا كان هناك تحسن عام في الوضع الأمني، وفي حال إنشاء شرطة وجيش يعملان بشكل جيد. تشمل الشروط الأخرى إنشاء آلية لعمليات تسليم السلاح طوعياً، وقانوناً يحظر حيازة السلاح الشخصي. تقول الغالبية بأن التعويض النقدي لن يكون كافياً لإقناعهم بتسليم أسلحتهم للسلطات.

الرسم 31: التحسينات الأمنية أساسية لإقناع مالكي الأسلحة بتسليم أسلحتهم